Adab Al-Rafidayn

https://radab.uomosul.edu.iq/

Arabic dialects according to Ibn Jinni (d. 392 AH) in his book of Characteristics

Amina Mahir Aziz
Northern Technical University/ Technical Agricultural College of Mosul/ Mosul- Iraq

Saja Moayad Ahmed
College of Engineering Technology /Northern Technical University/ Mosul - Iraq

Article Information

Article History:
Received April 29th , 2025
Revised May 12th , 2025
Accepted June 1st , 2025
Available Online December 1st ,2025

Keywords:
Ibn Jinni,
Characteristics,
Arabic dialects

Correspondence:
Oday Mhmood Ameen
amina.mahir@ntu.edu.iq

Abstract

This research studies the Arabic dialects mentioned in the book (The Characteristics) by Abu al-Fateh Uthman ibn Jinni (d. 392 AH). It begins with a brief introduction aimed at clearly and concisely distinguishing between the concepts of language and dialect. In this introduction, we refer to a precise and important issue that Ibn Jinni touched upon in this book: the issue of the disagreement among Arabs regarding their dialects. The introduction highlights his view toward those who claim the existence of this disagreement, whichserves as a pivotal entry point for understanding his methodology. This is followed by a core study of the research, which addresses the Arabic dialects mentioned in (The Characteristics), divided into two main sections to organize the scientific material and facilitate its review. The first section focuses on the words mentioned by Ibn Jinni, indicating that they are an Arabic dialect . These are arranged alphabetically to ensure easy reference and classification. The second section deals with the issues in which Ibn Jinni mentioned a number of Arabic dialects, also arranged alphabetically, similar to the first section. In both section, the research is careful to clarify Ibn Jinni's statement regarding each of these dialects separately, to explain his methodology in attributing those dialects to their speakers, and to reveal the variation in this attribution, whether through documentation or lack thereof. The research concludes with a summary that includes the most important findings and conclusions reached by this study in uncovering the Arabic dialectal material within the book (The Characteristics).

DOI. 10.33899/radab.2025.159568.2367, ©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

اللَّهجات العَرَبيَّة عند ابن جِنّيّ (ت: 392هـ) في كِتابِهِ الخَصائِص

امنة ماهر عزيز * سجى مؤيد احمد**

المُستخلص:

يتناولُ هذا البحث دراسةَ اللَّهجات العربيّة الواردة في كتاب (الخَصائِص) لأبي الفتح عثمان ابن جِنيّ (ت: 392هـ)، إذ يبدأ بمقدّمةٍ موجزة تهدفُ إلى التمييز بوضوحٍ وإيجاز بين مفهومَي (اللُّغة) و (اللَّهجة)، وقد أشَرنا فيها إلى مسألةٍ دقيقةٍ ومهمّةٍ تطرَّقَ إليها ابن جني في هذا الكتاب، وهي مسألة الخِلافِ بين العرب في لهجاتها، حيث يُسلِّطُ الضوءَ على رأيه تجاه أولئك الذين يزعمون بوجود هذا الخِلاف، مما يعد مدخلًا محوريًّا لفهم منهجه، ثم تأتي _بعد ذلك_ دِراسةٌ _تُشكِّل صلبَ البحث_ تناولت اللهجات العربية التي وردت في (الخصائص) مُقَسَّمَةً على مطلبَينِ رئيسَين لتنظيم المادة العلمية وتسهيل مراجعتها، أولهما: يركِّز على الألفاظ التي ذكرها ابنُ جني مُشيرًا إلى كونِها لهجة عربية، مرتبةً بحسب حروف الهِجاء _لضمان سهولة الرجوع إليها وتصنيفها_، وثانيهما: يتناول المسائِل التي ذكرَ ابنُ جني فيها عددًا من اللَّهجات العربية _مرتبة بحسب حروف الهِجاء على غرار المطلب الأول_، وفي كلا المطلبَين يحرِصُ البحث على تبيين قول ابن جني في كلِّ لهجةٍ من هذه اللهجات على حدة، مع توضيح منهجهِ في نسبة تلك اللهجات إلى قائليها، والكشف عن التباين في هذه النسبة بالتوثيق أو عدمِه، ويُختَتَمُ البحث بخاتمةٍ تتضمن أهمَّ النتائجِ والاستنتاجات التي توصَّلَ إليها هذا البحث في الكشفِ عن المادة اللهجية العربية ضمن كتاب (الخصائص)

الكلمات المفتاحية: ابن جِنيّ، الخصائص، اللَّهجات العربيّة.

المقدمة:

الحمدُ للهِ ربِّ العالَمين والصلاةُ والسَّلامُ على خاتمِ النَّبِيّينَ والمُرسَلين مُحمدٍ الأَمين وعلى آلِهِ وصحبِهِ أَجمَعين والتَّابِعين إلى يومِ الدِّين، أمّا بعد:

فتختلف اللغة عن اللهجة، فاللُّغَة: ((أصوات يُعبِّر بها كل قوم عن أغراضهم))[1]، أما اللَّهْجة: فهي ((الطريقة التي تتكلم بها جماعة ما لغة ما والتي تميزها عن سواها من الجماعات التي تتكلم اللغة نفسها))[2]، أي إنها: ((مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة. وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات. لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعًا في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث، فهمًا يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات. وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات، هي التي اصطلح على تسميتها باللغة))[3]. فالعلاقة بين اللغة واللهجة إنما هي علاقةٌ بين العام والخاص.

عَمِلْنا في هذه الدراسة على جمعِ اللهجات العربية التي أوردها ابن جني في كتابه (الخصائص) وتقسيمها بحيث يَسْهُلُ على الباحثين في اللهجات العربية عند ابن جني إيجادَها في بحثٍ واحدٍ مُنَظَّمٍ ومرتَّبٍ بحسبِ حروف الهجاء[4]، ولم نتطرق كثيرًا إلى آراءِ العلماء في اللهجات التي أشار إليها ابن جني بل اكتفينا بجمعها وترتيبها.

قبل الولوج في اللهجات العربية الواردة في (الخصائص) نُشير إلى مسألةٍ مهمّةٍ أشار إليها ابن جني في هذا الكتاب، وهي قولُه فيمَن يزعُم بوجود خِلافٍ بين العرب في لهجاتها، إذْ إنّ هذا الخِلاف _بحسب قوله_ إنَّما يكْمُن في الفروع بشكلٍ يَسير، أما الأُصول وما عليه العامة والجمهور، فلا خِلافَ فيه، موضِّحًا ذلك بأسلوب الفَـنْـقَـلَة[5]، قائلًا: ((فإن قلت: زعمتَ أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها،

*** الكلية التقنية الزراعية/ الجامعة التقنية الشمالية/الموصل / العراق.**
**** الكلية التقنية الهندسية/ الجامعة التقنية الشمالية/الموصل / العراق**

(1) الخصائص، أبو الفَتْح عُثمان بن جِنّيّ (ت: 392ه)، تحقيق: محمد علي النجَّار، دار الكُتب المَصريَّة، والمكتبة العلميَّة، د. ت: 33/1.
(2) معجم علم الأصوات، محمد علي الخوليّ، ط1، مطابع الفرزدَق التجارية، 1402ه_1982م: 146.
(3) في اللَّهجات العربية، إبراهيم أنيس، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مطبعة أبناء وهبه حسان، د.ت: 15، وينظر: المُقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، محمد سالم محيسن، مؤسسة شباب الجامعة، 1986م: 7.
(4) ثمة لهجاتٌ ذُكِرَت دون ترتيبٍ أبجديّ عند ورودها في جملةٍ واحدة مع لهجةٍ أخرى، إذ لم نستطع فصلَها عن بعض.
(5) الفَنْقَلَة: تركيبٌ مَنْحوتٌ حديثٌ في اللُّغة، مأخوذٌ من قولهم: ((فإن قُلتَ... قيل))، أو ((فإنْ قيل... قُلنا))... وغيرها من الصِيَغ التي يستعملها النحاة والفقهاء في الحِجاج والمناقشة والمناظرة لدفع حجةٍ واقعة أو مفترضة، وإغلاق الجِدال عند المجيد لها أكثر من الطرف الآخر، وهي وسيلةٌ تعليميّة استُعين بها منهجًا في فتق الذهن وتطوير العبقريّة. ينظر: الفَـنْـقَـلَة _مواضِعها وصِيَغها في النَّحْو العَرَبيّ_، عبدالمقصود محمد الخولي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية_الحولية التاسعة والثلاثون، 1440ه_2019م، (بحث): 20_21.

وقد نراها ظاهرة الخلافِ؛ ألا ترى إلى الخلاف في (ما) الحجازيّة، والتميميّة، وإلى الحكاية في الاستفهام عن الأعلام في الحجازيّة، وترك ذلك في التميميّة[1]، إلى غير ذلك، قيل: هذا القَدْر من الخلاف لِقلّته ونزارتِه، محتقَر غير محتفَل به... وإنما هو في شيء من الفروع يسير. فأمّا الأصول وما عليهِ العامّة والجمهور، فلا خلاف فيهِ، ولا مَذهَب للطاعن بهِ))[2].

قسَّمنا اللهجات العربية التي وردت في (الخصائص) على مطلَبَيْن، أولهما: الألفاظ التي ذكرها ابنُ جني مُشيرًا إلى كونِها لهجة عربية[3]، وثانيهما: المسائِل التي ذكرَ ابنُ جني فيها عددًا من اللَّهجات العربية.

المطلب الأول: الألفاظ التي ذكرها ابنُ جني مُشيرًا إلى كونِها لَهْجَة عربية:

أورد ابن جني في كتابه (الخصائص) ألفاظًا عدّة مُشيرًا إلى كونِها لهجة عربية أصيلة، وهي _مرتبة بحسب حروف الهِجاء_:

1. استَطَعْت:

ذكر ابن جني في باب (مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرًا وحكمًا لا زمانًا ووقتًا) لهجاتٍ عدّة في (استَطَعْت) من غير نسبتها إلى قائليها، إذ يقول: ((قولُ الله سبحانه: {فما اسطاعوا أن يظهروه}[4]، أصله استطاعوا، فحذفت التاء لكثرةِ الاستعمال، ولقرب التاء من الطاء، وهذا الأصل مستعمل؛ ألا ترى أن عقيبه قوله تعالى: {وما استطاعوا له نقبا}. وفيه لغة أخرى؛ وهي: استَعْت بحذف الطاء كحذف التاء؛ ولغة ثالثة: أَسطعت، بقطع الهمزة مفتوحةً، ولغة رابعة: أَستعت، مقطوعة الهمزة مفتوحة أيضا. فتلك خمس لغاتٍ: استطعت، واسطعت، واستعت، وأَسطعت، وأَستعت. وروينا بيت الجِرَان[5]:

وفيكَ إذا لاقيتَنا عجرفِيّة مِرارا فما نُستيع مَنْ يتعجرف

بضمّ حرف المضارعةِ وبالتاء))(6).

2. (آوتاه)، (أفَّ)، (همام)، (هيهات):

ذكر ابن جني في باب (تسمية الفعل) لهجاتٍ عدّة في (أف، وآوتاه، وهيهات، وهمام)، دون أنْ يَنسِبَها إلى قائليها، إذ يقول في (أف): ((أفَّ اسم الضجر، وفيه ثماني لغات(7) أفِّ وأفٍّ وأفُّ وأفٌّ وأفَّ وأفًّا وأفِّي ممال، وهو الذي تقول فيه العامّة: أفي، وأفْ خفيفة. والحركة في جميعها لالتقاء الساكنين. فمن كسر فعلى أصل الباب، ومن ضمّ فللإتباع، ومن فتح فللاستخفاف، ومن لم ينوّن أراد التعريف، ومن نوّن أراد التنكير. فمعنى التعريف: التضجّر، ومعنى التنكير: تضجُّرا. ومن أمال بناه على فُعْلَى))(8).

ويقول في (آوّتاه): ((آوّتاه وهي اسم أتألّم. وفيها لغات: آوَّتاهْ وآوَّهْ وأوَّهْ وأوْهُ وأوْهِ وأوْهَ وأوِّ))[9].

---

(1) إنّ أهلَ الحجاز يقولون إذا قال الرجلُ رأيتُ زيدًا: مَنْ زيدًا؟ وإذا قال مررتُ بزيدٍ قالوا: مَنْ زيدٍ؟ على الحكاية، وبنو تميم يقولون: مَنْ زيدٌ؟ فيرفعون على كل حال. ينظر: الكِتاب _ كتابُ سيبويهِ _، سيبويهِ (ت: 180ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408ه_1988م: 413/2.

(2) الخَصائِص: 243/1_244.

(3) استعملَ ابن جني في كِتابه (الخصائص) مصطلح (اللُّغَة) ليدلّ به على (اللَّهْجَة) حاله كحال اللغويّين القُدماء الذين كانوا يُطلِقون على اللَّهجةِ لغةً، فيقولون: لغة أهل الحجاز، ولغة قُريش... وغيرهما، إذ لم يستعملوا مصطلح (لَهْجَة) الذي يُستعمل في الدراسات اللغوية العربية الحديثة.

(4) سورة الكهف/ الآية 97.

(5) ينظر: ديوان جِران العَوْد النُّمَيْريّ، أبو جعفر محمد بن حبيب، رواية: أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت: 275ه)، تحقيق: دكتور نوري حمودي القيسي، دار الرشيد للنشر، 1982م: 57.

(6) الخصائص: 260/1.

(7) ينظر: الصِّحاح، _تاج اللُّغة وصِحاح العَربية_، إسماعيل بن حمّاد الجَوهَريّ (ت: 393ه)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، ط2، دار العلم للملايين، بيروت_لبنان، 1399ه_1979م: 1331/4، ولِسان العَرَب، ابن مَنْظور (ت: 711ه)، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط3، دار صادِر، بيروت_ لبنان، 1414ه: 6/9، حيث جعلها ابن منظور عشرَ لهجاتٍ فأضاف: (أُفَى، وأُفَةٌ).

(8) الخصائص: 37/3_38.

(9) الخصائص: 38/3، وينظر: الصحاح: 2225/6_2226، ولسان العرب: 472/13_473.

ويقول في (هيهات): ((وفي هيهات لغات: هيهاةَ، وهيهاةً، وهيهاتِ، وهيهاتٍ، وأَيْهاتَ، وأَيْهاتِ، وأَيهاتٍ، وأيهاتًا، وأيهانِ بكسر النون، حكاها لنا أبو علي عن أحمد بن يحيى وأَيْها))[1].

ويقول في (همام): ((قولهم: هَمامِ، وهو اسم فَنِيَ. وفيها لغات: هَمامِ وحمحامِ ومَحماحِ، وبَحباحِ))[2].

3. الترقوة:

ذكر ابن جني عند ذكر الأمثلة التي فاتَتِ الكتاب[3] لهجةً في (التَّرْقُوَة)[4]، وهي قولهم: تَرْقُوَة _بهمز الواو_، مُبَيّنًا أنّها لهجةٌ لبعض بني عُكْل _بحسبِ ما رَواهُ عن قُطْرُب_، إذ يقول: ((وأما تَرقُوَة فبادِي أمرِها أنها فائتة؛ لكونها فَعْلُوَة. وروياها عن قطرب، وذكر أنها لغة لبعض عُكْل. ووجه القول عليها _عندي_ أن تكون ممّا همز من غير المهموز، بمنزلة اسْتَلْأَمت[5] الحجر، واستنشأت[6] الرائحة... وأصلها ترقوة، ثم هُمِزت على ما قلنا))[7].

4. ثِبْ:

ذكر ابن جني في باب (الشيء يُسمَعُ من الفصيح لا يُسمَع من غيره) لهجةً لبني حِمْيَر، وهي قولهم (ثِبْ) بمعنى: اجلِس _الوَثْبُ في الأصل: الطَّفْر، وَثَبَ يَثِبُ وَثْبًا: طَفَرَ[8]_، يقول ابن جني: ((من هذا ما تعلمه من بُعد لغة حِمْيَر من لغة ابني نزار. روينا عن الأصمعيّ أن رجلا من العرب دخل على ملِك (ظَفَار) _وهي مدينة لهم يجيء منها الجَزْع الظفاريّ_ فقال له الملك: ثِبْ, وثب بالحميرية: اجلس, فوثب الرجل فاندقَّت رِجْلاه, فضحك الملك، وقال: لست عندنا عَرَبِيَّتْ[9]، من دخل ظَفَارِ حمَّر, أي تكلم بكلام حِمْيَر. فإذا كان كذلك جاز جوازا قريبا كثيرا أن يدخل من هذه اللغة في لغتنا وإن لم يكن لها فصاحتنا, غير أنها لغة عربية قديمة))[10].

5. (خاتم)، (دانق)، (طابق):

ذكر ابن جني في باب (فكِّ الصِّيَغ) ثلاثَ كلماتٍ على وزن (فاعل) بلهجتي فتح العين وكسرها دون نسبتها إلى قائليها، إذ يقول: ((ولك في دانق لغتان: دانَق ودانِق[11]، كخاتَم وخاتِم[12]، وطابَق وطابِق[13]))[14].

6. الخلبوت:

---

(1) الخصائص: 42/3، و(هيهات) في هذه اللهجات كلها تعني: البعد. ينظر: لسان العرب: 553/13_554.
(2) الخصائص: 44/3، و(همام) في هذه اللهجات كلها تعني: لم يبقَ شيء. ينظر: جَمْهَرَة اللُّغة، ابن دُرَيْد (ت: 321ه)، تحقيق: رمزي مُنير بعلبَكّي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت_لبنان، 1987م: 1297/3.
(3) يريد: الأمثلة التي فاتَت كتاب (الكتاب) لسيبويه (ت: 180ه).
(4) يقول الجوهريّ (ت: 393ه): ((والتَّرْقُوَةُ: العظم الذي بين ثُغرة النحر والعاتق، وهو فَعْلُوَةٌ، ولا تقلْ تُرْقُوَةٌ بالضم)). الصحاح: 1453/4.
(5) يقول ابن السِّكِّيت (ت: 244هـ): ((ومما همزَتْهُ العَربُ وليْسَ أَصْلُه الهمز قالوا: استلأمت الحجرَ، وإنما هو من السِّلام، وهي الحجارة، وكان الأَصل استَلْمَت)). إصْلاح المَنْطِق، ابن السِّكِّيت (ت: 244ه)، تحقيق: محمد مرْعِب، ط1، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت_لبنان، 1423ه_2002م: 120.
(6) يقول ابن منظور (ت: 711هـ): ((... ومنها همزة التوهم، كما روى الفراء عن بعض العرب أَنهم يهمزون ما لا همز فيه إذا ضارع المهموز... وقالوا: استنشأت الريح والصواب استنشيت، ذهبوا به إلى قولهم نشأ السحاب)). لسان العرب: 17/1.
(7) الخصائص: 207/3، وينظر: المُمْتِع الكَبير في التَّصريف، ابن عُصفور الإشبيليّ (ت: 669ه)، تحقيق: فخرالدين قباوة، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت_لبنان، 1996م: 69.
(8) ينظر: لسان العرب: 792/1.
(9) يقول الجوهَريّ (ت: 393هـ): ((قوله عَرَبِيَّتْ، يريد العربية، فوقف على الهاء بالتاء؛ وكذلك لغتهم)). الصحاح: 231/1.
(10) الخصائص: 28/2.
(11) ينظر: العَين، الخليل بن أحمد الفَراهيديّ (ت: 170ه)، تحقيق: مهدي المَخزوميّ و إبراهيم السّامرائيّ، دار ومكتبة الهلال، د.ت: 118/5.
(12) ينظر: الصحاح: 1908/5.
(13) ينظر: لسان العرب: 214/10.
(14) الخصائص: 119/3.

ذكر ابن جني عند ذكر الأمثلة التي فاتَت الكتاب لهجةً في (الخَلَبُوت)[1]، وهي قولهم: الخَلْبوت _بتسكين اللام_، إذ يقول: ((ونحوه ما أخبرنا به أبو عليّ من قول بعضهم في الخَلَبُوت: الخَلْبُوت... فهذان فَعْلُوت))[2]. أي إنّ (خلبوت) من (خلب)، فالواوُ والتاءُ زائدتان. ولم يُصَرّح ابن جني بقائلي هذه اللهجة.

7. (دامَ، يَدامُ):

ذكر ابن جني في باب (التطوّع بما لا يَلزم) لهجةً لم يُصَرّح بقائلها، وهي قولهم:(دامَ، يَدامُ) في (دامَ، يَدومُ)، إذ يقول: ((... فلك أن تقول:... دَمْ، أمرا من قولهم: دام يدام، وهي لغة))[3]. ويقول الفارابيّ (ت: 350هـ): ((دامَ يدام: لُغَةٌ في دَامَ يدومُ))[4].

8. دَعْد:

أشار ابن جني في باب (الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد) إلى جمع العرب بين لهجتَين (قوية وضعيفة) في كلامٍ واحد[5]، من ذلك الجمع بين (دَعْدٌ) _المصروفة_ و(دَعْدُ) _غير المصروفة_ في كلامٍ واحدٍ، إذ يقول: ((وقال[6]:

لم تتلفَّع بفضل مئزرها دَعدٌ ولم تُسق دَعدُ في العُلب

فصرَف ولم يصرِف. وأجود اللغتين ترك الصرف))[7].

وقد بيَّنَ ابن جني في هذا الباب وجهَ الحكمة في الجمع بين لهجتَين (قويّة وضعيفة) في كلامٍ واحد، قائلًا: ((ووجه الحكمة في الجمع بين اللغتين: القويّة والضعيفة في كلام واحد هو: أن يُروك أن جميع كلامهم _وإن تفاوتت أحواله فيما ذكرنا وغيره_ على ذُكْر منهم، وثابت في نفوسهم. نعم، وليؤنِّسوك بذاك، حتى إنك إذا رأيتهم وقد جمعوا بين ما يَقْوى وما يضعف في عَقْد واحد، ولم يتحامَوه ولم يتجنَّبوه، ولم يقدح أقواهما في أضعفهما، كنت إذا أفردت الضعيف منهما بنفسه ولم تضممه إلى القويّ فيتبينَ به ضعفُه وتقصيره عنه، آنَس به، وأقلَّ احتشاما لاستعماله))[8].

9. (عَوان، عُون)، (نَوَار، نُور):

ذكر ابن جني في باب (اتفاق المصاير على اختلاف المصادر) لهجةً لأهلِ الحجاز، وهي جمعُهم (عَوَان)[9] و(نَوَار)[10] على (عُون) و(نُور)، والأصل (عُوُن) و(نُوُر)؛ لأنّ كلَّ اسمٍ رباعي صحيح الآخر مزيدٍ قبل آخره حرفُ مَدّ مُذكّرًا كان أو مؤنّثًا يُجمع على وزن (فُعُل) بضمّ الفاء والعين، لكنّ هذا الجمع يُجمع على وزن (فُعْل) بضم الفاء وتسكين العين وجوبًا إذا كانت عينُ هذا الجمع واوًا[11]. يقول ابن جني: ((ومن ذلك أن تبنى من قلت ونحوه فُعُلا, فتسكّن عينه استثقالا للضمَّة فيها، فتقول: (قُولٌ) كما يقول أهل الحجاز في تكسير عَوَان ونَوَار: عُون ونُور, فيسكّنون, وإن كانوا يقولون: رُسُل وكُتُب بالتحريك. فهذا حديث فُعُل من باب قلت. وكذلك فُعْل منه أيضا قُول، فيتَّفق فُعُل وفُعْل, فيخرجان على لفظ متفق عن أوَّل مختلف))[12].

---

(1) يقول ابن دُرَيد (ت: 321هـ): ((رجل خَلَبوت: خدّاع مكّار)). جَمْهَرَة اللُّغة: 1239/3.
(2) الخصائص: 207/3.
(3) الخصائص: 264/2.
(4) ديوان الأدَب، الفارابيّ (ت: 350ه)، تحقيق: أحمد مُختار عمر، وإبراهيم أنيس، ط1، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، 1424ه_2003م: 413/3.
(5) ينظر: الخصائص: 314/3_318، إذ استشهدَ ابن جني بلهجات أخرى لا يسعُ المجال لذكرها في هذا البحث.
(6) هو جرير. ينظر: ديوان جرير: 67، ورواية عجز البيت فيه: ((وَلم تُغْذَ)) بدلًا من ((ولم تُسق)).
(7) الخصائص: 316/3.
(8) المصدر نفسه: 317/3.
(9) العَوان: النَّصَفُ التي بين الفارِضِ _وهي المُسِنّة_ وبين البكر _وهي الصغيرة_. ويُقال: فرسٌ عَوانٌ وخَيلٌ عُونٌ، على فُعْلٍ، والأصل: عُوُن، إلّا أنّهم كرهوا إلقاءَ ضمةٍ على الواو فسكّنوها. ينظر: تَهْذيب اللُّغة، أبو منصور الأزهريّ (ت: 370ه)، تحقيق: عبد الحليم النجار و محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت: 203/3، ولسان العرب: 299/13.
(10) النَّوَار: الفَرور، ومنه سُميت المرأة، ونسوةٌ نُورٌ أي نُفَّرٌ من الرِّيبَةِ، والأصل: نُوُر، على فُعُل، إلا أنّهم كَرِهوا إلقاءَ الضمةِ على الواو فسكنوها. ينظر: لسان العرب: 244/5.
(11) ينظر: شَذا العَرْف في فَنّ الصَّرْف، أحمد بن محمد بن أحمد الحملاويّ (ت: 1315ه)، تحقيق: دكتور محمد بن عبد المعطي و أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري، دار الكيان للطباعة والنشر: 157_158.
(12) الخصائص: 106/2.

يقول سيبويه (ت: 180هـ): ((فأما فُعُلٌ فإنّ الواوَ تسكن لاجتماع الضمتين والواو... وذلك قولهم: عَوانٌ وعُونٌ، ونَوارٌ ونُورٌ))[1].

وقد أشار ابن جني إلى هذه المسألة _أيضًا_ في باب (الساكن والمتحرّك)، قائلًا: ((... ألا ترى أن ما كان من تكسير فَعِيل وفَعُول وفَعالِ وفِعالٍ ممّا لامه معتلّة لا يأتي على فُعُل. فلذلك لم يقولوا في كِساءٍ: كُسُوٌ ولا في رِداء: رُدُيٌ ولا في صبيّ: صُبُوٌ ولا نحو ذلك؛ لأن أصله فُعُل. وهي اللغة الحجازيّة القويّة. وقد جاء شيء من ذلك شاذًّا))[2].

10. فُسْطاط:

ذكر ابن جني في باب (الحرفين المتقاربَين يُستعملُ أحدهما مكان صاحبه) ستَّ لهجات في (فُسْطاط)، مصرّحًا بكونها لهجة، لكنّه لم ينسبها إلى قائليها، وهي: فُسْطاط وفُسْتاط وفُسّاط _بضمّ الفاء_، وفِسْطاط وفِسْتاط وفِسّاط _بكسر الفاء_، مُبيّنًا أنّ تاءَ (فستاط) بدلٌ من السين الثانية في (فسّاط) أولى من إبدالها من الطاء الأولى في (فسطاط)؛ لأنّ استثقال المثلين الملتقيين أحرى في اللفظ من استثقال المثلين المفترقين، فالسين والتاء حرفان مهموسان، أي إنهما من مخرجٍ واحد، أما الطاء فهو حرف مجهور، أي إنّ الطاءَ والتاء متباعدانِ في المخارج؛ فإبدال التاء من السين أولى من إبدالها من الطاء، يقول ابن جني: ((ونحو من ذلك في البدل قولهم: فُسْطاط وفُسْتاط, وفُسَّاط, وبكسر الفاء أيضا, فذلك ست لغات. فإذا صاروا إلى الجمع قالوا (فساطيط وفساسيط) ولا يقولون (فساتيط) بالتاء. فهذا يدلّ أن التاء في (فستاط) إنما هي بدل من طاء (فُسْطاط) أو من سين (فُسَّاط). فإن قلت: هَلَّا اعتزمت أن تكون التاء في (فستاط) بدلا من طاء (فسطاط) لأن التاء أشبه بالطاء منها بالسين؟ قيل بإزاء ذلك أيضا: إنك إذا حكمت بأنها بدل من سين (فُسَّاط) ففيه شيئان جيّدان: أحدهما تغيير للثاني من المثلين, وهو أقيس من تغيير الأوّل من المثلين، لأن الاستكراه في الثاني يكون لا في الأوّل؛ والآخَر أن السينين في (فُسّاط) ملتقِيتان، والطاءين في (فسطاط) منفصلتان بالألف بينهما, واستثقال المثلين ملتقيين أحرى من استثقالهما مفترقين, وأيضا فإن السين والتاء جميعا مهموستان، والطاء مجهورة))[3].

يقول الجَوهريّ (ت: 393ه) في معنى (فُسْطاط): ((الفُسْطَاطُ: بيتٌ من شَعَرٍ، وفيه ثلاث لغات: فُسْطَاطٌ وفُسْتَاطٌ وفُسَّاطٌ، وكسرُ الفاء لغةٌ فيهنَّ. وفُسْطَاطُ: مدينةُ مصرَ))[4].

11. **(قَنَطَ، يَقْنَطُ)**:

ذكر ابن جني في باب (تركُّبِ اللغات) عددًا من الأفعال التي عدّها عددٌ من العلماءِ أفعالًا شاذّة، مُبيّنًا أنّها ليست شاذةً؛ إنّما هي لهجةٌ ثالثة جاءت من تركُّبِ لهجتَين[5]. من ذلك قوله في (قَنَطَ، يَقْنَطُ) على وزن (فَعَلَ، يفعَلُ) ممّا ليس عينُه ولا لامُه حرفَ حلقٍ: ((ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على... فَعَل يَفْعَل، وليس عينه ولا لامه حرفا حَلْقِيًا؛ نحو قَلَى يَقْلَى... وقَنَط يَقْنَط))[6]. ثم قال ابن جني _بعد ذلك_: ((قولهم قنَط يقنَط, إنما هو لغتان تداخلتا. وذلك أن قنَط يقنِط لغة، وقنِط يقنَط أخرى, ثم تداخلتا فتركّبت لغة ثالثة))[7].

12. كلمة:

ذكر ابنُ جني في باب (القَول على الفَصْل بين الكلام والقول) لهجةً لـ(بَني تميم) قائلًا: ((وبنو تميم يقولون: كِلْمة وكِلَم، ككِسْرة وكِسَر))[8]. ثم ذكر _بعد ذلك_ لهجةَ أهلِ الحِجاز في (كلمة)، قائلًا: ((قولهم: (كـلِمة)، وهي حِجازية، و(كِلْمة) وهي تميمية))[9].

(1) الكتاب: 359/4، وينظر: الأُصُول في النَّحْو، ابن السَّرَّاج (ت: 316ه)، تحقيق: عبدالحسين الفتـلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت_لبنان، 1417ه_1996م: 254/3.
(2) الخصائص: 335/2.
(3) الخصائص: 87/2.
(4) الصحاح: 1150/3.
(5) ينظر: الخصائص: 374/1_382، حيث ذكر ابن جني أفعالًا أخرى لا يسع المجالُ لذكرها.
(6) الخصائص: 374/1_375.
(7) المصدر نفسه: 380/1.
(8) المصدر نفسه: 26/1.
(9) المصدر نفسه: 27/1.

ذكرَ عددٌ من العلماءِ القُدَماءِ هذهِ اللَّهجَةَ في كُتُبِهم، يقول الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت: 175هـ): ((والكَلِمةُ: لغةٌ حجازيّة، والكِلْمةُ: تَميميّة، والجميعُ: الكَلِمُ والكِلَمُ))[1]، وقد أشار الأزهريّ (ت: 370هـ) إلى كلام الخليل هذا في كتابه أيضًا[2]. أمّا الجَوهَريّ (ت: 393هـ) فيقول: ((وتميمٌ تقول: هي كِلْمَةٌ بكسر الكاف))[3]. ويقول الزَّبِيديّ (ت: 1205هـ): ((كالكِلْمَةِ، بالكَسْرِ في لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ، نَقَلَه الجَوْهَرِيّ، وجَمْعُهَا: كِلْمٌ، بالكَسْرِ أيضًا، ولَم يَقُولُوا: كَلِمٌ على اطِّراد فِعَلٍ في جَمْعِ فِعْلَة. وأَمَّا ابنُ جِنّي فَقَال: بَنُو تَمِيمٍ يَقُولُونَ في كَلْمَة: كِلَم، كَكِسَرٍ، وكِسْرَة))[4].

وقد ذكر العلماء المُحدَثون هذه اللهجة في كتبهم أيضًا، إذ يقول الدكتور غالب فاضل المطلبي: ((وثمة حالة أخرى تكسر فيها تميم أول الكلمة وذلك إذا كانت الكلمة على وزن (فَعِلَة) عند غير تميم نحو قولهم كَلِمَة... فإن تميما تخفف الكلمة أولا: بإسكان عينها ثم تكسر الفاء فتقول كِلْمة))[5]. ويقول الدكتور ضاحي عبدالباقي: ((نسب إلى تميم لفظ (كِلْمة) بكسر أولها وسكون ثانيها))[6]. ويقول أيضًا: ((جمعت تميم (كِلْمة) على (كِلْم) مخالفة اللغة المشتركة التي جمعتها على (كَلِم)، ومرجع ذلك إلى اختلاف المفرد عند كل منهما فاللغة المشتركة تقول (كَلِمَة) في حين إن تميما تقول (كِلْمَة)))[7].

13. لَهْ:

صرّحَ ابن جني في باب (تعارُضِ السَّماع والقياس) بلهجةٍ لأَزْدِ السَّرَاة، وهي سكون الهاء في (لَهْ) عند الوصل، إذ يقول: ((... لكن ما أُجري من نحو هذا في الوصل على حدّ الوقف قول الآخر[8]:

فَظِلْت لَدى البيتِ العتِيق أُخِيله ومِطْواي مشتاقانِ لهْ أرقانِ

على أن أبا الحسن[9] حَكَى أن سكون الهاء في هذا النحو لغة لأَزْدِ السَرَاةِ))[10].

أي إنّه أجرى الهاء في الوصل مجراها في الوقف فسكَّنَها، وأصلها (لهُو) بضم الهاء وإشباع الحركة في الوصل، فحذفَ الواو الزائدة والحركة (الضمة) وقال: ((لَهْ)) ثم وصلَ ما وقف عليه. أما المُبرّد (ت: 285هـ) فقد جعل حذف الواو مع الحركة وتسكين الهاء في هذا البيت ضرورةً شعريّة[11].

واستشهد ابن جني بهذه اللهجة في موضع آخر، إذ يقول في باب (الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدًا): ((وقال:

فَظِلْت لَدَى البيت العتيقِ أُخيلُهو ومِطْوايَ مشتاقانِ لهْ أرقانِ

---

(1) العين: 378/5.
(2) ينظر: تهذيب اللغة: 264/10، وقد قال الأزهري: ((قال الليث:...)) ولم يقُل: ((قال الخليل)).
(3) الصحاح: 2023/5. وينظر: لسان العرب: 523/12.
(4) تاج العَروس من جواهِر القاموس، مُرتَضى الزَّبيديّ (ت: 1205ه)، التُّراث العربيّ ، تحقيق: إبراهيم الترزي، مراجعة: محمد سلامة رحمة ومصطفى حجازي وعبد اللطيف محمد الخطيب، ط1، مطبعة حكومة الكويت، 1421ه_2000م: 371/33.
(5) لهجة تَميم وأثرُها في العربية المُوَحدة، غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، 1978م: 141.
(6) لُغة تميم _دراسة تأريخية وصفية_، دكتور ضاحي عبد الباقي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1405ه_1985م: 214.
(7) المصدر نفسه: 466.
(8) يُنسَب هذا البيت لِيعلى الأحول الأزدي. ينظر: لسان العرب: 287/15، 477. ويُروى (البيت الحرام) بدلًا من (البيت العتيق). ينظر: لسان العرب: 287/15، ويُروى (أُريغُهُ) بدلًا من (أُخيلُهُ). ينظر: المُقْتَضَب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (210_285ه)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف_المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، جمهورية مصر العربية_القاهرة، 1415ه_1994م: 177/1، 402.
(9) هو أبو الحسن الأخفش الأوسط، اختلف العلماء في تحديد سنة وفاته، فقيل: إنه توفي سنة (211هـ) وقيل: سنة (215هـ)، وقيل: سنة (221هـ). ينظر: أخبار النحويين البَصريين، القاضي أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (284_368ه)، تحقيق: طه محمد الزيني و محمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الأولى، 1374ه_1955م: 39_40، وإنباه الرُّواة على أنباه النحاة، الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت:624ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي_القاهرة و مؤسسة الكتب الثقافية_بيروت، الطبعة الأولى، 1406ه_1986م: 41/2، ومعجم الأُدَباء، _إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب_، ياقوت الحموي الرومي، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت_لبنان، الطبعة الأولى، 1993م: 1376/3.
(10) الخصائص: 128/1.
(11) ينظر: المُقتضَب: 177/1، 402.

فهاتان لغتان: أعني إثبات الواو في (أُخيلهو)، وتسكينَ الهاء في قوله: ((له))؛ لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزْدِ السَّرَاة، وإذا كان كذلك فهما لغتان. وليس إسكان الهاء في (له) عن حذفٍ لحق بالصنعة الكلمةَ؛ لكن ذاك لغة. ومثله ما رويناه عن قُطْرُب[1]:

وأشرب الماء ما بي نحوهو عطش إلا لأنّ عيونَهْ سيلُ واديها

فقال ((نحوهو)) بالواو، وقال ((عيونهْ)) ساكن الهاء))[2].

ذكر ابن جني _بعد ذلك_ بيتَين من الشِّعر، موضِّحًا أنّ موطن الشاهد فيهما ليس من باب الفصيح الذي يجتمع في كلامه لهجتان، وإنما من باب الصَّنعة والضَّرورة الشعرية لإقامة الوزن، فينبغي أن لا يكون لهجة؛ لضَعفه في القياس. ووجه ضعفه أنه ليس على مذهب الوصل (بإثبات واوه)، ولا على مذهب الوقف (بإسكان هائهِ)، إذ يقول: ((وأمَّا قول الشمَّاخ:

له زَجلٌ كأنه صوت حا إذا طلب الوَسِيقةَ أو زَمِير

فليس هذا لغتين؛ لأنا لا نعلم رواية حذف هذه الواو وإبقاء الضمة قبلها لغة، فينبغي أن يكون ذلك ضرورة وصنعة، لا مذهبا ولغة. وكذلك يجب عندي وينبغي ألا يكون لغة؛ لضعفه في القياس. ووجه ضعفه أنه ليس على مذهب الوصل، ولا مذهب الوقف. أما الوصل فيوجب إثبات واوه كلقيتهو أمسِ. وأمّا الوقف فيوجب الإسكان كلقيته وكلمته؛ فيجب أن يكون ذلك ضرورة للوزن، لا لغة. وأنشدني الشجريّ[3] لنفسه:

وإنا ليرعَى في المَخُوفِ سَوَامُنا كأنه لم يشعر بهِ مَن يحاربه

فاختلس ما بعد هاء (كأنه)، ومَطَل ما بعد هاء (بِهِي)، واختلاس ذلك ضرورة وصنعة على ما تقدّم به القول))[4].

14. (ما) الحِجازِيّة والتَّميميّة:

صرَّحَ ابن جني في باب (تعارض السماع والقياس) بلهجةِ الحِجازيين في استعمال (ما)[5] وفضّلها على لهجة التميميين في استعمالها على الرغم من أنّ (ما) التميمية أقوى في القياس من (ما) الحجازية، مُبَيِّنًا أنّ ما كَثُرَ استعماله أولى في الاستعمال ممّا قوِيَ قياسه، قائلًا: ((وإن شَذّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينتهِ قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله. من ذلك اللغة التميميّة في (ما) هي أقوى قياسا وإن كانت الحجازيّة أسْير استعمالا. وإنما كانت التميميّة أقوى قياسا من حيث كانت عندهم كـ(هل) في دخولها على الكلام مباشِرةً كلَّ واحد من صدري الجملتين: الفعل والمبتدأ؛ كما أن (هل) كذلك. إلا أنك إذا استعملت أنت شيئا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللغة الحجازيّة؛ ألا ترى أن القرآن بها نزل. وأيضًا فمتى رابك في الحجازيّة رَيْب من تقديم خبر, أو نقض النفي[6] فزِعت إذ ذاك إلى التميميّة؛ فكأنك من الحجازيّة على حَرْد، وإن كثرت في النظم والنثر))[7].

يتضح فيما سبق ميول العرب إلى استعمال ما كَثُرَ استعماله في كلامهم وتفضيله على ما قَوِيَ قياسه، من ذلك استعمالهم (ما) الحجازية على الرغم من أن (ما) التميمية أقوى في القياس، إلا إذا انتقضَ عمل (ما) الحجازية بتقديم خبرها على اسمها أو انتقض نفيها بـ (إلّا)، فإنها تصبح مثل (ما) التميمية، إذ لا فرق في الاستعمال بين اللهجتين.

---

(1) البيت بلا نسبة فيما بين يديّ من المصادر.

(2) الخصائص: 1/370_371.

(3) أبو عبد الله الشَّجَريّ: هو أعرابيٌّ عُقَيْليّ جوثيّ تميميّ بَدَويٌّ فصيحٌ، كان ابن جني يُحِبُّ مُصاحبَتَه وسماعَه، شَغَفًا بفصاحَتِهِ وفَطانَتِهِ. ينظر: معجم الأدباء: 4/ 1595_1596. وقد استشهد ابن جني بسماعه المباشر من هذا الأعرابيّ كثيرًا في (الخصائص).

(4) الخصائص: 1/371.

(5) تُشَبَّه (ما) بـ (ليس) في لهجة أهل الحجاز؛ فهي عاملة عندهم عمل (ليس)، فترفع المبتدأ اسمًا لها وتنصب الخبر خبرًا لها، فيقولون: ((ما زيدٌ قائمًا)). أما بنو تَميم فإنهم يجرونها مجرى (هل)، فلا يُعمِلونها، فيقولون: ((ما زيدٌ قائمٌ)). ينظر: الكتاب: 1/57، واللُّمَع في العربية، أبو الفَتح عُثمان بن جِنّيّ (ت: 392ه)، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاويّ، عمّان_ الأردن، 1988م: 39.

(6) اشترطَ سيبويه (ت: 180هـ) لعمل (ما) الحجازية شروطًا، منها: أن لا يتقدّم خبرها على اسمها؛ لأنها تجري مجرى (ليس)، فهي ليست بفعل ولا تتصرّف تصرُّفَه، وأن لا ينتَقِض نفيها بـ (إلّا)، فإنْ انتقض نفيها بطُل عملها كما بطُلَ معنى (ليس)، فتقول: ((ما زيدٌ إلّا مُنطلِقٌ))، وبهذا تستوي (ما) الحجازية مع (ما) التميمية فيبطل عملها. ينظر: الكتاب: 1/59.

(7) الخصائص: 1/124_125.

وقد أشار ابن جني إلى هذه المسألة في باب (التطوّع بما لا يلزَم)، قائلًا: ((... فينبغي أن يعمل على الأكثر لا على الأقلّ, وإن كان الأقلّ أقوى قياسا؛ ألا ترى إلى قوة قياس قول بني تميم في (ما) وأنها ينبغي أن تكون غير عاملة في أقوى القياسين عن سيبويه. ومع ذا فأكثر المسموع عنهم إنما هو لغة أهل الحجاز, وبها نزل القرآن. وذلك أننا بكلامهم ننطق فينبغي أن يكون على ما استكثروا منه يحمل))[1].

ذكر ابن جني في باب (تعارُض العِلَل) لهجةَ إعمال أهل الحجاز (ما النافية) عمل (ليس) التي ترفع المبتدأ اسمًا لها وتنصب الخبر خبرًا لها ولهجة التميميين في عدم إعمال (ما النافية) عمل (ليس)؛ لأنهم يجرونها مجرى (هل)، فهي عندهم نافية غير عاملة، موضحًا السبب في قول سيبويه[2] إنّ لهجة التميميين أقوى قياسًا من لهجة الحجازيين، إذ يقول مُستشهِدًا بهاتين اللهجتين: ((الثاني منهما الحكمان في الشيء الواحدِ المختلفان دعت إليهما عِلَّتان مختلفتان؛ وذلك كإعمال أهلِ الحجاز ما النافيةَ للحال, وتركِ بني تميم إعمالها، وإجرائهم إيّاها مجرى (هل) ونحوِها ممّا لا يعمل؛ فكأنّ أهل الحجاز لمّا رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما، ونافية للحال نفيها إيّاها، أجرَوها في الرفع والنصبِ مجراها إذا اجتمع فيها الشبهانِ بها. وكأنّ بني تميم لمَّا رأوها حرفا داخلا بمعناه على الجملةِ المستقلَّةِ بنفسها، ومباشِرةً لكلّ واحدٍ من جزأيها؛ كقولك: ما زيد أخوك, وما قام زيد, أجروها مجرى (هل)؛ ألا تراها داخِلة على الجملة لمعنى النفي دخول (هل) عليها للاستفهام؛ ولذلك كانت عند سيبويه لغة التميميين أقوى قِياسا من لغة الحجازيّين))[3].

15. (مَحَموم)، و(يَعَدو):

أشار ابن جني في باب (ترك الأخذِ عن أهلِ المَدَر كما أُخِذَ عن أهلِ الوَبَر) إلى لهجة بني عُقَيْل في تحريك الحرف الحلقيّ بالفتح إذا جاء بعد حرفٍ مفتوح، وذكر كلمتين قالهما الشجريّ، وهما: (يَعَدو) و(مَحَموم)، مُبيّنًا أنّه لم يسمعهما من غيره من العُقَيْليين، قائلًا: ((وسمعت الشجريّ أبا عبد الله غير دفْعَةٍ يفتح الحرف الحلقيّ في نحو (يعدو) و(هو محموم) ولم أسمعها من غيره من عُقَيل, فقد كان يَرِد علينا[4] منهم من يؤنَس بهِ ولا يبعد عن الأخذ بلغته))[5].

16. منتن:

ذكر ابن جني في باب (الادِّغام الأصغر) ثلاثَ لهجاتٍ في (منتن) دون نسبتها لقائليها، وهي: مُنْتِن _وهي الأصل_، ومِنْتِن، ومُنْتُن. إذ يقول: ((ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق؛ نحو شِعِيرٍ، وبِعيرٍ، ورِغِيفٍ. وسمعت الشجريّ غير مرّة يقول: زِئير الأسد, يريد: الزَّئِير. وحَكَى أبو زيد[6] عنهم: الجنّةُ لمن خاف وعِيد الله. فأما مِغِيرة فليس إتباعه لأجل حرف الحلق؛ إنما هو من باب مِنْتِن, ومن قولهم أنا أَجُوعُك وأَنْبُؤُك. والقُرُفْصَاء، والسُّلُطان، وهو مُنْحُدُر من الجَبَل, وحكى سيبويه أيضًا مُنْتُن؛ ففيه إذًا ثلاث لغات: مُنْتِن، وهو الأصل, ثم يليه مِنْتِن, وأقلها مُنْتُن. فأمّا قول من قال[7]: إنّ مُنْتِن من قولهم أنتن, ومِنْتِن من قولهم نَتُن الشيء فإن ذلك لُكْنة منه))[8].

وقد ذكر ابن جني في هذا القول _فضلًا عن (منتن)_ لهجةً أخرى من لهجات العرب، وهي كسر الفاء في (فَعيل)، نحو: شِعير، وبِعير، ورِغيف، وزئير، ووِعيد. لكنّه لم يُصَرّح بكونها لهجة ولم ينسبها لقائليها؛ لأنّ أهلَ الحجاز يجرونَ جميع هذا على القياس، وهي عند بني تميم لهجةٌ. يقول سيبويه (ت: 180هـ): ((وفي فَعِيلٍ لغتان: فَعِيلٌ وفِعِيلٌ إذا كان الثاني من الحروف الستَّة[9]. مطَّردٌ ذلك فيما لا ينكسر في فَعيل... إذا كان كذلك كسرتَ الفاء في لغة تميم وذلك قولك: لِئِيمٌ وشِهِيدٌ، وسِعِيدٌ ونِحِيفٌ، ورِغِيفٌ...))[10]. ويقول أبو بكر بن السرَّاج

---

(1) المصدر نفسه: 260/2.

(2) يقول سيبويه: ((وأما بنو تميم فيُجرونها مُجرى أمّا وهَلْ، أي لا يُعملونها في شيء. وهو القياس، لأنه ليس بفعلٍ وليس ما كَلَيْسَ، ولا يكون فيها إضمارٌ)). الكتاب: 57/1.

(3) الخصائص: 167/1.

(4) أي إنّ الشَّجَريّ كان يروي عن عُقَيْل ما يُؤنَس به، فهو فصيحٌ يُؤخَذُ بلهجته.

(5) الخصائص: 9/2. وقد ذكر ابن جني هذه المسألة في كتابه (المُحْتَسَب في تَبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف و الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي، أعده للطبعة الثانية: محمد بشير الإدلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1406ه_1986م)، ينظر: 84/1_85.

(6) هو أبو زيدٍ الأنصاريّ (ت: 215هـ).

(7) يقول أبو عُبَيْد القاسم بن سلّام (ت: 224هـ) في باب نُعوتِ اللَّحم: ((... اللَّحم المُنْتِنُ... ونَتُن وأَنْتَنَ، فمن قال: نَتُنَ قال: مِنْتِنٌ، ومن قال: أَنْـتَنَ قال: مُنْتِنٌ)). الغَريب المُصَنَّف، أبو عبيد القاسم بن سلام (ت: 224ه)، تحقيق: الدكتور صفوان عدنان داوودي، دار الفيحاء، دمشق_بيروت، الطبعة الأولى، 1426ه_2005م: 225/1.

(8) الخصائص: 143/2.

(9) هي: (ع، ح، ه، خ، غ، والهمزة).

(10) الكتاب: 107/4_108.

(ت: 316هـ): ((وفي (فَعيلٍ) لُغتانِ: فَعِيلٌ، وفِعِيلٌ، وتكسرُ الفاءُ في هذَا البابِ في لغةِ تميمٍ نحو: سِعِيدٍ، ورِغيفٍ وَبِخيل، وَبِئِيسٍ، وأمَّا أَهلُ الحجازِ فيجرونَ جميعَ هَذا على القياس))[1].

أما (مُنْتِن) فليس إتباعه لأجل حرف الحلق؛ إنّما أَتْبَعوا الكسرة الكسرة في اسمِ الفاعلِ المضمومِ الميم، وأصلُه: مُنْتِن، من أَنْتَن، وكسر الميم شاذٌّ لا يُقاس عليه[2].

وقد جعلَ ابن جني هذه الكلمات من حركات الإتباع، إذ يقول في باب (الساكن والمُتحرّك): ((ومن حركات الإتباع قولهم: أنا أجوءك؛ وانبؤك, وهو مُنْخُدُر من الجبل ومِنْتن ومِغِيرة, ونحو من ذلك باب شِعير ورغيف وبِعير والزئير, والجنّة لمن خاف وِعِيد الله))[3].

17. (نما، ينمو):

ذكر ابن جني في باب (تركُّب اللغات) لهجةً، وهي قولهم: ((نَما، يَنْمو)) بالواو، والأصل (نَما، يَنْمي) بالياء[4]، وذكر أنّ الكِسائيّ قد سَمِعَ أخوين من بني سُلَيْم ينطقانها، لكن بني سُلَيم _بحسب قول الكسائي_ لا يعرفونها، إذ يقول ابن جني: ((قال الكسائيّ: سمعت من أخوين من بني سُلَيم نما ينمو، ثم سألت بني سُلَيم عنه فلم يعرفوه))[5].

18. (هارَ، يَهير):

صرَّح ابن جني في باب (الاستحسان) بلهجةٍ حكاها أبو الحسن الأخفش الأوسط عن العرب ولم ينسبها إلى قائليها، وهي قولهم: ((هارَ، يَهيرُ))، بإبدالِ الواوِ ياءً، والأصل قولهم: ((هارَ، يَهورُ))[6]، وقد بيّن ابن جني أنّ ياءَ (يَهير) لا تُحمَل على الواوِ قياسًا على ما ذهب إليه الخليل ابن أحمد الفراهيدي (ت: 175هـ) في (تاهَ، يَتيهُ)[7] و(طاحَ، يَطيحُ)[8]؛ لقلّةِ ذلك، فقولهم: ((يَهور)) أعمُّ من قولهم: ((يَهير))، إذ يقول ابن جني: ((دبَّة[9] (مهيار) من قولهم هار يَهُور، وتهوّر الليل؛ على أن أبا الحسن قد حَكَى فيهِ هار يهير، وجعل الياء فيه لغة؛ وعلى قياس قول الخليل في طاح يَطِيح، وتاه يتيه، لا يكون في يهير دليل؛ لأنه قد يمكن أن يكون: فَعِل يَفْعِل[10]، مثلهما. وكلّه لا يقاس))[11].

وذكر ابن جني هذه اللهجة في موضعٍ آخر، قائلًا: ((حكى أبو الحسن عنهم: هار الجُرُف يهير. ولا تحملْه على طاح يطِيح, وتاه يتِيه, في قول الخليل؛ لقلَّة ذلك، ولأنهم قد قالوا أيضا: تهيَّر الجُرُف؛ في معنى تهوّر))[12].

19. (هَلُمَّ) الحِجازِيّة والتَّميميّة:

ذكر ابن جني في باب (عكس التقدير) لهجةً لأهلِ الحجاز، وهي قولهم (هَلُمَّ) التي تأتي للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث بلفظٍ واحد[13]، موضِّحًا أنّ أصلها (ها) للتنبيه و(لُمَّ)، ثم خُلِطَت (ها) بـ(لُمَّ) وحُذِفَت ألفها لكثرة الاستعمال، فجُعِلا اسمًا واحدًا (اسمًا للفعل)، أما قولهم: ((هَلُمَمْتُ))، فكأنه (فَعْلَلْتُ) من لفظ (الهِلِمّام)، فتنوسيَت حالُ التركيب الأصليّ (ها (للتنبيه)+ لُمَّ)، واختَلَفَ التقدير. يقول ابن جني: ((ومما يستحيل فيه التقدير لانتقاله من صورة إلى أخرى قولهم (هلممت) إذا قلت: هَلُمَّ. فهلممت الآن كصعررت، وشمللت، وأصله قبلُ غيرُ هذا، إنما هو أوّلُ (ها) للتنبيه لحِقت مثال الأمر للمواجَه توكيدا. وأصلها ها لُمَّ، فكثر استعمالها، وخُلِطت (ها) بـ(لُمّ)، توكيدا للمعنى لشدّة

---

(1) الأصول في النحو: 105/3.
(2) ينظر: الكتاب: 109/4، 197، 273، والأصول في النحو: 105/3، 208، ولسان العرب: 198/5.
(3) الخصائص: 336/2.
(4) ينظر: لسان العرب: 341/15.
(5) الخصائص: 381/1.
(6) يقول الخليل: ((هارَ الجُرْفُ، يَهور إذا انصدع من خَلْفه وهو ثابتٌ بعد مكانَهُ فهو هائرٌ هارٍ فإذا سقط فقد انهار وتهوّر... وتهوّر اللّيلُ... إذا ذهب أَكْثَرُهُ)). العين: 82/4_83.
(7) يقول الخليل: ((التَّيْهُ والتَّوْهُ، لغتان. يقال: تاه يَتِيهُ تَيْهًا، وتاه يتوه توهًا، والتِّيهُ أعم من التّوه)). العين: 80/4.
(8) يقول الخليل: ((طاح يَطيحُ طَيْحًا وطَوْحًا _لغتان_ والطَّيْح: الهلاك)). العين: 278/3.
(9) يقول ابن منظور (ت: 711هـ): ((الدَّبَّة: الموضعُ الكثيرُ الرَّمْل)). لسان العرب: 372/1.
(10) يقول سيبويه (ت: 180هـ): ((وأما طاحَ يَطِيحُ وتاهَ يَتِيهُ، فزعم الخليل أنّهما فَعِلَ يَفْعِلُ بمنزلة حَسِبَ يَحْسِبُ. وهي من الواو، ويدلّك على ذلك، طَوَّحْتُ وَتَوَّهْتُ)). الكتاب: 344/4.
(11) الخصائص: 138/1.
(12) المصدر نفسه: 81/2.
(13) ينظر: لسان العرب: 617/12_618.

الاتصال، فحذفت الألف لذلك، ولأن لام (لُمّ) في الأصل ساكنة، ألا ترى أن تقديرها أوّلُ (المُمْ) وكذلك يقولها أهل الحجاز، ثم زال هذا كلُّه بقولهم (هلممت) فصارت كأنها فعللت، من لفظ (الهِلمام) وتنوسيت حالُ التركيب))[1].

وقد صرّح ابن جني في باب (تعارُض العِلَل) باختلاف أهل الحجاز وبني تميم في استعمال (هَلُمَّ)، قائلًا: ((هذا طريق اختلاف العللِ لاختلافِ الأحكامِ في الشيء الواحدِ... ومن ذلك اختلاف أهل الحجاز وبني تميم في هَلُمَّ. فأهل الحجاز يُجرونها مجرى صَهْ, ومَهْ, ورُوَيدَ, ونحو ذلك مما سمِّي بهِ الفعل, وأُلزم طريقاً واحداً. وبنو تميم يُلحقونها عَلَم التثنية والتأنيث والجمع, ويراعون أصل ما كانت عليه لُمَّ))[2].

وقد فصَّلَ ابن جني القَول في هذه المسألة في باب (تسمِية الفِعل)، مُوضِّحًا الفرق بين الحجازيين والتميميين في أصل (هَلُمَّ) و استعمالها ، قائلًا: ((ومنها هَلُمَّ، وهو اسم ائتِ، وتعالَ. قال الخليل: هي مركّبة؛ وأصلها عنده (ها) للتنبيه، ثم قال: (لُمَّ) أي لُمَّ بنا، ثم كثر استعمالها فحذفت الألِف تخفيفا، ولأن اللام بعدها وإن كانت متحركة فإنها في حكم السكون؛ ألا ترى أن الأصل وأقوى اللغتين _وهي الحجازيّة_ (أن تقول فيها: الْمُمْ بنا) فلمّا كانت لام (هَلُمَّ) في تقدير السكون حذف لها ألف (ها)، كما تحذف لالتقاء الساكنين، فصارت هَلُمَّ. وقال الفرَّاء: أصلها (هل) زَجْر وحثّ، دخلت على أُمِّ؛ كأنها كانت (هل أُمِّ) أي اعجل واقصد، وأنكر أبو عليّ عليه ذلك، وقال: لا مدخل هنا للاستفهام. وهذا عندي لا يلزم الفرّاء؛ لأنه لم يَدَّعِ أنّ (هل) هنا حرف استفهام؛ وإنما هي عنده زجر وحثّ... قال الفرّاء: فأُلزمت الهمزة في (أُمَّ) التخفيف، فقيل: هَلُمَّ. وأهل الحجاز يَدَعونها في كلّ حال على لفظ واحد، فيقولون للواحد والواحدة والاثنين والاثنتين والجماعتين: هلمّ يا رجل، وهلمَّ يا امرأة، وهَلُمَّ يا رجلان، وهلمَّ يا امرأتان، وهلمَّ يا رجال، وهلمَّ يا نساء... وأمَّا التميميون فيُجْرونها مُجْرَى (لُمَّ) فيغيّرونها بقدر المخاطب. فيقولون: هلمَّ، وهلمَّا، وهلمّي، وهلمُّوا، وهَلُمُمْن يا نسوة. وأعلى اللغتين الحجازيّة، وبها نزل القرآن؛ ألا ترى إلى قوله _عزّ اسمه_ {وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا}[3]. وأما التميميون فإنها عندهم أيضا اسم سمّي به الفعل وليست مبَقَّاة على ما كانت عليه قبل التركيب والضمّ. يدلُّ على ذلك أن بني تميم يختلفون في آخر الأمر من المضاعف، فمنهم من يُتبع فيقول: مُدُّ وفِرّ وعَضَّ، ومنهم من يكسر، فيقول: مُدِّ وفِرّ وعَضِّ، ومنهم من يفتح لالتقاء الساكنين، فيقول: مُدَّ وفِرَّ وَعَضَّ. ثم رأيناهم كلُّهم مع هذا مجتمعين على فتح آخر هَلُمَّ، وليس أحد يكسر الميم ولا يضمُّها. فدلّ ذلك على أنها قد خُلِعت عن طريق الفعلية وأخلِصت اسما للفعل، بمنزلة دونك عندك وروَيدك وتَيْدك: اسم اثبت؛ وعليك بكرا: اسم خُذ وهو كثير))[4].

ذكر ابن جني في باب (العربيّ يَسمَعُ لغةَ غيره أيُراعيها ويعتمِدُها، أم يلغيها ويطَّرح حكمها؟) لهجاتٍ عدّة، منها (هَلُمَّ)، إذ يقول: ((ومن هذا حذف بني تميم ألف (ها) من قولهم (هَلُمَّ) لسكون اللام في لغة أهل الحجاز، إذا قالوا (الْمُمْ) وإن لم يقل ذلك بنو تميم, أو أن يكونوا حذفوا الألف لأن أهل الحجاز حذفوها. وأيّا ما كان فقد نَظَر فيه بنو تميم إلى أهل الحجاز))[5].

20. (هي: هِ):

ذكر ابن جني في باب (ذِكر عِلَلِ العربية أكلاميّة هي أم فِقهية) لهجةً لبعض العرب، وهي حذف الياء من (هِي) وجعلها (هِ) إذ صرَّحَ بكونها لهجةً لكنّه لم ينسِبها إلى قائليها، إذ يقول في (إِذْهِ) التي ذكرها سيبويه (ت: 180هـ) في كتابه[6]: ((فأمّا قول أبي العباس في إنشاد سيبويه[7]:

دار لسعدى إذهِ من هواكا

إنه خرج من باب الخطأ إلى باب الإحالة؛ لأن الحرف الواحد لا يكون ساكنًا متحرّكًا في حال، فخطأ عندنا[8]. وذلك أن الذي قال: ((إذهِ من هواك)) هو الذي يقول في الوصل: هِي قامت, فيسكّن الياء، وهي لغة معروفة[9], فإذا حذفها في الوصل اضطرارًا واحتاج إلى الوقف ردّها حينئذ فقال: هي, فصار الحرف المبدوء به غيرَ الموقوف عليه، فلم يَجِب من هذا أن يكون ساكنا متحرّكا في حال، وإنما كان قوله (إذه)

(1) الخصائص: 278/1.
(2) الخصائص: 168/1.
(3) سورة الأحزاب/ الآية 18.
(4) الخصائص: 3/35-37.
(5) الخصائص: 16/2.
(6) ينظر: الكتاب: 27/1.
(7) لم أجد لهذا البيت نسبةً فيما بين يديَّ من المصادر. وفيه رواية أخرى: ((دارٌ لسَلْمَى إذْهِ مِنْ هَواكا)). لسان العرب: 478/15.
(8) أراد ابن جني في هذا الموضع أن بقاء الضمير المنفصل على حرف واحد يُعَرِّضُهُ للسكون عند الوقف عليه والتحريك عند البدء به، والضميرُ المنفصل عُرضةٌ للبدء مع الوقف دائمًا، فمن هنا جاءت الاستحالة التي زعمها أبو العباس المُبرّد (ت: 285هـ). ويردّ ابن جني على المبرد بأن الوقف يقضي بردّ المحذوف، فيكون الوقف عليه وتسكينه، فأما الحرف الباقي فلا يعرض له السكون. ينظر: الخصائص: 89/1 (الهامش).
(9) هي لهجة عنْ بعضِ بني أسدٍ وقَيْسٍ، إذ يقولون: ((هِيْ فَعَلَتْ ذاك...)) بتسكين الياء.

على لغة من أسكن الياء لا لغة من حرّكها، من قِبَل أن الحذف ضرب من الإعلال، والإعلال إلى السواكن لضعفها أسبق منه إلى المتحرّكات لقوتها))[1].

أشار بعض العلماء القدماء إلى هذه المسألة في كتبهم، ومنهم ابن سيده (ت: 458ه)، إذ يقول: ((وقال اللِّحيانيُّ: وحُكِي عنْ بعضِ بني أسدٍ وقَيْسٍ؛ هِيْ فَعَلَتْ ذاكَ بإسكان الياءِ. وقال الكسائيُّ: بعضُهم يُلْقِي الياءَ مِنْ هِيَ إذا كان قبلَها أَلِفٌ ساكِنةٌ، فيقول: حَتى ٍ فعلَتْ ذاك. وإنما ٍ فعلَتْ ذاك، قال: وقال الكسائيُّ: لم أسمعهم يُلْقون الياءَ عند غير الألف، إلا أنه أنشدني هو ونُعَيم:

دِيارُ سُعْدَى إذْ ٍ مِنْ هَواكا

بحذف الياء عند غير الألف، وأما سيبويهِ فجعل حذف الياء والذي هنا ضرورة))[2].

19. وَدّ:

ذكر ابن جني في باب (الادّغام الأصغر) لهجةً لبني تميم، وهي قولهم: (وَدٌّ) وأصله (وَتِدٌ)[3]، إذ يقول في مَطْلَعِ هذا الباب مبيّنًا ضربَين من الادّغام الأكبر[4]: ((قد ثبت أن الادّغام المألوف المعتاد إنما هو تقريب صوت من صوت. وهو في الكلام على ضربين:... والآخَر أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الادّغام، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتَدَّغمه فيه. وذلك مثل (وَدٍّ) في اللغة التميمية... والمعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت))[5].

يقول سيبويه (ت: 180هـ): ((ومن ذلك قولهم: وَدٌّ، وإنما أصلُه وَتِدٌ، وهي الحجازيَّة الجيدة. ولكن بني تميم أسكنوا التاءَ كما قالوا في فَخِذ: فَخْذٌ، فأدغموا))[6].

20. وَدَعَ:

صرّح ابن جني في باب (الاستغناء بالشيء عن الشيء) بلهجةٍ شاذّة، وهي قولهم: ((وَدَعَ)) في الماضي، موضِّحًا أنّ العرب لا تنطق بالفعل الماضي (وَدَعَ) ولا (وَذَرَ)، وإنّما تستغني عنهما بـ(تَرَكَ)، إذ يقول _مُستشهدًا على استغناء العرب بالشيء عن الشيء حتى يصير المُستغنى عنه ساقطًا من كلامهم_: ((فمن ذلك استغناؤهم بتَرَك عن (وَدَع)، و(وَذَر). فأما قراءة بعضهم {ما وَدَعك ربّك وما قلى}[7] وقولُ أبي الأسود[8] (حتى وَدَعه) فلغة شاذّة))[9].

المطلب الثاني: المسائِل التي ذكرَ ابنُ جني فيها عددًا من اللَّهْجات العربيّة:

وردت في (الخصائص) مسائل عدّة ذكر فيها ابن جني عددًا من اللهجات العربية، وهذه المسائل هي _مرتبة بحسب حروف الهجاء_:

1. **اجتماع لَهْجَتَين أو أكثر في لُغةِ الرَّجلِ الفَصيح الواحد:**

(1) الخصائص: 89/1.
(2) المُحْكَم والمُحيط الأعْظَم، ابن سيده (ت: 458ه)، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، 1421ه_2000م: 341/4. وينظر: لسان العرب: 376/15.
(3) الوَتِدُ _بكسر التاء_ والوَتْدُ والوَدُّ: ما رُزَّ في الحائِط أَو الأَرض من الخشب، والجمع أَوْتادٌ. فالوَدُّ: الوَتِدُ إلا أَنّهم أدغَموا التاء في الدال فقالوا: وَدٌّ. ينظر: لسان العرب: 444/3.
(4) تكلّمَ ابن جني في هذا الباب عن الادّغام الأكبر ثمّ أَتْبَعَهُ بالكلامِ عن الادّغام الأصغر.
(5) الخصائص: 139/2_140.
(6) الكتاب: 482/4.
(7) سورة الضحى/ الآية 3. وهي قراءة في قوله تعالى: {ما وَدَّعَك ربُّك وما قَلَى}.
(8) هو أبو الأسود الدؤليّ، إذ يقول:
ليتَ شِعري عن خَليلي ماالذي غاله في الحُبّ حتى وَدَعَه
(9) الخصائص: 166/1.

ذكر ابن جني في باب (الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدًا) اجتماع لهجتين أو أكثر في لغة الرجل الفصيح الواحد، إذ تأتي هذه اللهجات المختلفة لمعنى واحد، قائلًا: ((ومن ذلك قولهم: بغداد, وبغدان. وقالوا أيضًا: مغدان؛ وطبرزل، وطبرزن[1]. وقالوا لِلْحيَّة: أَيْم, وأَيْن. وأَعْصُر, ويَعْصُر: أبو باهلة[2]. والطِنْفِسة, والطُنْفُسة))[3]. ولم ينسب ابن جني هذه اللهجات إلى قائليها.

ثم قال ابن جني _بعد ذلك_: ((وذلك كما جاء عنهم في أسماء الأَسد والسيف والخمر وغير ذلك، وكما تنحرف الصيغة واللفظ واحد؛ نحو قولهم: هي رَغْوة اللبن, ورُغْوته, ورغوته, ورُغاوته، ورغَاوته، ورُغَايته. وكقولهم: الذَرُوح، والذُرُّوح[4]، والذِرّيح، والذُرَّاح، والذُرَّح، والذُرْنُوح، والذُرَحْرُح، والذُرَّحْرَح؛ روينا ذلك كله. وكقولهم: جئته من عَلُ، ومن علِ, ومن علا, ومن عَلُو, ومن عَلْوَ, ومن عَلْو, ومن عُلْوّ, ومن عالٍ, ومن مُعَالٍ. فإذا أرادوا النكرة قالوا: من علٍ. وههنا من هذا ونحوه أشباه له كثيرة))[5]. ولم ينسب ابن جني هذه اللهجات إلى قائليها.

وقد وضَّحَ ابن جني سببين رئيسَين يمكن أنْ يسبِّبَ إحداهما اجتماعَ لهجتَين عربيَّتَين فصيحتَين أو أكثر في لُغة رجلٍ واحد[6]، أولهما: إن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال، فذلك يعود إلى أنّ قبيلتَه قد تواضعت في ذلك المعنى على هاتَين اللفظتَين؛ والعرب تفعل ذلك لحاجتها إلى بعض الألفاظ في إقامة الوزن الشعريّ، وفي سِعَة تصرّف أقوالها عندما لا تُسعِفها لهجتها الأصلية. وثانيهما: أن تكون لهجته في الأصل إحدى هاتين اللهجتين، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلةٍ أخرى، وطال اتصاله بها، وكَثُرَ استعماله لها، فلحقت _لطول المُدّة وكثرة الاستعمال_ بلهجته الأولى. وقد بيّنَ ابن جني أنّ اللفظة القليلة في الاستعمال هي المُفادة، والكثيرة في الاستعمال هي الأولى الأصلية. لكنّه ذكر _بعد ذلك_ أن العرب قد تستعمل ما كَثُرَ استعماله من الألفاظ عندها أكثر ممّا قَوِيَ قياسه، حتى وإن كانت تلك اللفظة مُفادةً _في أصلها_ من قبيلةٍ أخرى.

وضَّحَ ابنُ جني _بعد ذلك_ أنّ كثرة الألفاظ على المعنى الواحد إنّما هي لهجاتٌ لجماعاتٍ مختلفة اجتمعت لإنسانٍ واحدٍ، وهكذا تتداخلُ اللَّهجات، إذ يقول: ((وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغاتٍ لجماعات، اجتمعت لإنسان واحد من هنا ومن هنا. ورَوَيتُ عن الأصمعيّ قال: اختلف رجلان في الصَّقْر، فقال أحدهما: الصقر (بالصاد)، وقال الآخر: السَّقْر (بالسين)؛ فتراضيا بأوّل وارد عليهما فحكيا له ما هُمَا فيهِ. فقال: لا أقول كما قلتما؛ إنما هو الزَّقْر. أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة، كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتين أُخريين معها. وهكذا تتداخل اللغات))[7].

والصَّقْر والسَّقْر والزَّقْر ثلاثُ لهجاتٍ صَرَّحَ بها ابن جني في هذا الموضع دون نسبتها إلى قائليها. يقول ابن منظور (ت: 711هـ): ((السَّقْرُ: من جوارح الطير معروف لغة في الصَّقْر. والزَّقْرُ: الصَّقْرُ مضارعة، وذلك لأن كلبًا تقلب السين مع القاف خاصة زايًا. ويقولون: في مَسّ سَقَر: مس زقر))[8].

2. اختلاف أهل الحِجاز وبني تميم في فعل الأمر من المضاعف:

ذكر ابن جني في باب (مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرًا وحكمًا لا زمانًا ووقتًا) اختلاف أهل الحجاز وبني تميم في فعل الأمر من المضاعف، إذ يقول: ((اللغتان تختلف فيهما القبيلتان كالحِجازيّة والتميميّة؛ ألا ترى أنا نقول في الأمر من المضاعف في التميمية _نحو شُدّ، وضَنّ، وفِرّ، واستَعِدّ، واصطبّ يا رجل, واطمئنّ يا غلام_: إن الأصل اشدُدْ, واضنَنْ, وافرِرْ, واستعدِدْ, واصطَبِبْ، واطمأْنِنْ ومع هذا فهكذا لغة أهل الحجاز، وهي اللغة الفُصْحَى القُدْمَى))[9]. أي إنّ التميميين يُبقون فعل الأمر مشدّدًا أما أهل الحجاز فإنّهم يعودون إلى أصل الفعل دون تشديد.

---

(1) يُقال: سُكّرٌ طَبَرْزَدٌ وطَبَرْزَلٌ وطَبَرْزَنٌ. ثلاث لهجاتٍ مُعَرَّبات، وأصلهم بالفارسية: تَبَرْزَد، و(تبر) تعني الفأس، فقد سُمي بذلك لأنه يُفَتَّتُ بالفأس بسببِ صلابته. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 123/9، والمُعَرَّب من الكَلامِ الأعْجَمِيّ على حُروفِ المُعجَم، أبو منصور الجَواليقيّ (ت: 540ه)، تحقيق: الدكتور ف. عبد الرحيم، ط1، دار القلم، دمشق، 1410هـ_1990م: 448.

(2) العرب يقولون: باهِلة بن أَعْصُر.

(3) الخصائص: 372/1.

(4) الذُّرُوح: دُوَيبةٌ طَيّارة حمراء منقطة بسوادٍ وصُفرة، مُجَزَّعَة شِبه الزُّنبور، وهي من السُّموم القاتلة، إذا أُكِلَت قَتَلَت. ينظر: إسفار الفَصيح، أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهروي النحوي (372_433ه)، تحقيق: دكتور أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، مكتبة الملك فهد الوطنية، المدينة المنورة، 1420ه: 609/2، وتاج العروس: 376/6.

(5) الخصائص: 373/1_374.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 372/1_373.

(7) الخصائص: 374/1، وينظر: المصدر نفسه: 305/3، حيث ذكر ابن جني رواية الأصمعيّ هذه مرةً أخرى.

(8) لسان العرب: 372/4.

(9) الخصائص: 259/1_260.

3. اختلاف العرب في تلقي الواحد منهم لهجة غيره:

أشار ابن جني في باب (تركُّب اللغات) إلى اختلاف العرب في تلقّي الواحد منهم لهجةَ غيره، فمنهم مَن يَقْبَلُ ما يسمَعُهُ من اللهجات فيضيفُها إلى لهجته الأصلية، ومنهم من يسمع اللهجات لكنّه لا يقبلها البتّة حِفاظًا على لهجته الأصليّة، ومنهم مّن يقبلُ لهجة غيره من العرب إذا لَصِقَت به لتكرار سماعه لها، يقول ابن جني: ((واعلم أن العرب تختلف أحوالها في تلقّي الواحد منها لغةَ غيره؛ فمنهم من يخف ويسرع قبولَ ما يسمعه، ومنهم من يستعصِم فيقيم على لغته البتّة, ومنهم من إذا طال تكرر لغةِ غيره عليه لصِقت بهِ, ووُجدت في كلامه))[1].

ثمّ استشهدَ ابن جني على هذه المسألةِ بعدَّةِ شواهِد[2]، منها قوله: ((ألا ترى إلى قول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وقد قيل: يا نبئ الله، فقال: ((لست بنبئ الله ولكنني نبيّ الله))، وذلك أنه عليه الصلاة والسلام أنكر الهمز في اسمه فردّه على قائله، لأنه لم يدر بم سمَّاه, فأشفق أن يُمسِك على ذلك, وفيهِ شيء يتعلق بالشرع، فيكون بالإمساك عنه مبيحَ محظورٍ, أو حاظرَ مباحٍ))[3].

ويقول ابن جني _أيضًا_: ((وحدّثني أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد عن أبي بكر محمد بن هرون الرُّوياني عن أبي حاتم قال: قرأ عليّ أعرابيّ بالحرم: ((طِيبَى لهم وحُسْنُ مآب))[4], فقلت: طوبَى, فقال: طيبى, قلت طوبى, قال طيبى. فلمَّا طال عليّ قلت: طو طو, فقال: طِي طِي. أفلا ترى إلى استعصام هذا الأعرابيّ بلغته وتركِه متابعة أبي حاتم))[5].

4. اختلاف اللَّهجات وكلُّها حُجَّة:

ذكر ابن جني في باب (اختلاف اللغاتِ وكلّها حُجَّة) لهجاتٍ عدّة، مُبَيِّنًا حُكْمَين للاحتجاج بلهجَتَين مُختلفتَين من اللهجات العربية، إذ يقول في الحكم الأول من هذين الحُكمَين _مُسْتشهدًا باختلافِ أهل الحجاز وبني تميم في إعمالِ (ما) وترك إعمالها وبقولِ النبيّ محمدٍ (صلى الله عليه وسلم)_: ((اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظُره عليهم؛ ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس, ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضربا من القياس يؤخَذ به، ويُخْلَد إلى مثله. وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحقّ بذلك من رَسِيلتها. لكن غاية مالَك في ذلك أن تتخيَّر إحداهما، فتقوّيَها على أختها, وتعتقد أن أقوى القياسين أقبلُ لها، وأشدّ أُنْسا بها. فأمّا ردّ إحداهما بالأخرى فلا. أوَلا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((نزل القرآن بسبعِ لغاتٍ كلها كافٍ شافٍ))[6]. هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسِلتين، أو كالمتراسلتين))[7].

ثمّ ذكر ابن جني _بعد ذلك_ الحكم الثاني من حكمَي الاحتجاج بلهجَتَين مختلفتَين، مُستشهِدًا على ذلك بلهجاتٍ عدّة، إذ يقول: ((فأمّا أن تقِلّ إحداهما جدا وتكثر الأخرى جدّا فإنك تأخذ بأوسعِهما رواية، وأقواهما قياسا؛ ألا تراك لا تقول: مررت بَكَ ولا المال لِكَ, قياسا على قول قُضَاعة: المالُ لِه ومررت بَه, ولا تقول أكرمتُـكِشْ ولا أكرمتـكِسْ قياسا على لغة من قال: مررت بكِشْ, وعجبت منكِسْ. حدّثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب قال: ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنةِ تميم, وكشكشةِ ربيعة، وكسكسة هوازن, وتضجّع قيس، وعجرفيَّة ضبَّة, وتَلْتَلة بَهْراء. فأمّا عنعنة تميم فإن تميما تقول في موضع أن: عن, تقول: عنَّ عبد الله قائم... وأما تَلْتلة بهراء فإنهم يقولون: تِعلمون وتِفعلون وتِصنعون، بكسر أوائل الحروف. وأما كشكشة ربيعة فإنما يريد قولها مع كاف ضمير المؤنث: إنِّكِش، ورأيتكِش وأعطَيْتُـكِش؛ تفعل هذا في الوقف، فإذا وَصَلت أسقطت الشين. وأما كسكسة هوازن فقولهم أيضا: أعطيتـكِسْ ومِنـكِسْ وعنـكِس. وهذا في الوقف دون الوصل. فإذا كان الأمر في اللغة المعوّل عليها هكذا وعلى هذا فيجب أن يقِل استعمالها, وأن يتخيَّر ما هو أقوى وأشيع منها؛ إلا أن إنسانا لو استعملها لم يكن مخطئا لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين. فأمَّا إن احتاج إلى ذلك في شِعرٍ أو سجع فإنه مقبول منه، غير مَنعِيّ عليه. وكذلك إن قال: يقول على قياس مَن لغته كذا كذا, ويقول على مذهب من قال كذا كذا))[8].

---

[1] الخصائص: 383/1.
[2] ينظر: المصدر نفسه: 383/1_385، حيث استشهد ابن جني بشواهدَ أخرى لايسَعُ المجال لذكرها في هذا البحث.
[3] المصدر نفسه: 383/1.
[4] سورة الرَّعد/ الآية 29. وهي قراءة في قوله تعالى: {طوبى لهم وحسنُ مآب}.
[5] الخصائص: 384/1.
[6] ينظر: غَريب الحديث، أبو عُبَيْد القاسم بن سَلّام (ت: 224ه)، ط1، مطبعة مجلس دائرة المعارف العُثمانيّة، حيدر آباد _ الدَّكن، الهند، 1387ه_1967م: 159/3، والفائِق في غريب الحديث والأثر، جار الله محمود بن عمر الزَّمَخْشَرِيّ (ت: 538ه)، تحقيق: علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت_لبنان، 1414ه_1993م: 46/1. ورواية الحديث فيهما: ((نزل القرآن على سبعة أحرف كلّها كافٍ شافٍ)).
[7] الخصائص: 10/2.
[8] المصدر نفسه: 10/2_12.

ثم ختمَ ابن جني هذا الباب بقوله: ((وكيف تصرفتِ الحال فالناطق على قياس لغةٍ من لغات العرب مصِيب غير مخطئ, وإن كان غير ما جاء بهِ خيرا منه))[1].

5. اسم المَفْعول من الفعلِ الثلاثيّ المُعتَلّ العين:

أشار ابن جني في باب (مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرًا وحكمًا لا زمانًا ووقتًا) إلى لهجةٍ لبني تميم، وهي تغيير صيغة اسم المفعول في الفعل الثلاثي المعتل العين[2]، نحو قولهم في (مَبِيع): مَبْيوع، وفي (مَخِيط): مَخْيوط، وفي (مَصُون): مَصْوُون وغيرهم، وذلك بإرجاع اسم المفعول إلى صيغته الأصلية (مَفْعُول)، إذ يقول ابن جني: ((ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثيّ المعتلّ العين؛ نحو مبيع، ومَخِيط، ورجل مَدِين، من الدَّين. فهذا كله مغيّر. وأصله مبيوع، ومديون، ومخيوط, فغيّر على ما مضى. ومع ذلك فبنو تميم _على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعيّ_ يُتمّون مفعولا من الياء، فيقولون: مخيوط ومكيول... وربما تخطَّوا الياء في هذه إلى الواو، وأخرجوا مفعولا منها على أصله؛ وإن كان أثقل منه من الياء. وذلك قول بعضهم: ثوب مَصْوُون، وفرس مقوود، ورجل معوود من مرضِهِ))[3].

وقد أشار ابن جني إلى لهجة التميميين هذه في باب (ورود الوفاق مع وجود الخلاف)، قائلًا: ((ودان الرجل ودِنْته، من الدين في معنى أدنته _وعليه جاء (مديون) في لغة التميميّين_))[4].

ومشابهٌ للهجةِ التميميين ما ذكره ابن جني في باب (المثلين كيف حالهم في الأصلية والزيادة. وإذا كان أحدهما زائدًا فأيهما هو؟)، إذ أشار إلى لهجة أهل الحجاز بقولهم (صَيَّاغ) في (صَوَّاغ)، قائلًا: ((ومنها أن أهل الحجاز يقولون للصوّاغ: الصَّيَّاغ، فيما رويناه عن الفراء... ووجه الاستدلال منه أنهم كرهوا التقاء الواوين _لا سيما فيما كثر استعماله_ فأبدلوا الأولى من العينين ياء... فصار تقديره: الصَّيْواغ, فلما التقت الواو والياء على هذا أبدلوا الواو للياء قبلها، فقالوا (الصَّيَّاغ). فإبدالهم العين الأولى من الصوّاغ دليل على أنها هي الزائدة؛ لأن الإعلال بالزائد أولى منه بالأصل))[5].

وهذا سائغٌ في اللغة العربية؛ لأنّ العربَ _بحسب قول ابن جني_ ((إذا غيَّرت كلمة عن صورة إلى أخرى اختارت أن تكون الثانيةُ مشابهة لأصول كلامهم ومُعتاد أمثلتهم))[6].

6. لهجة بني هُذَيل في جمع المؤنث:

ذكر ابن جني في باب (كثرة الثقيل وقلّة الخفيف) لهجةً لبني هُذَيْل في جمع المؤنث الذي في آخره هاء التأنيث، قائلًا: ((ولأجل ذلك ما صَحَّ في لغة هُذَيل قولهم: جَوَزات وبَيَضات، لمّا كان التحريك أمراً عرض مع تاء جماعة المؤنَّث))[7].

فالأصل في جمع (جَوْزَة): جَوْزات، وفي جمع (بَيْضَة): بَيْضات. يقول سيبويه (ت: 180هـ): ((وذلك قولهم:... عِيرٌ وعِيَرَاتٌ، حرّكوا الياء وأجمعوا فيها على لغة هُذَيْلٍ؛ لأنّهم يقولون: بَيَضاتٌ وجَوَزَاتٌ))[8]. ويقول المُبرّد (ت: 285هـ): ((وذلك قولك في رَمْية: رمَيات، وفي غزوة: غَزَوات... فأمّا ما كانت الياءُ والواو منه في موضع العين فإنَّ فيه اختلافا. أمّا الأَقيس والأَكْثر في لغات جميع العرب فأن تقول في بيْضة: بَيْضَات، وفي جَوْزَة: جَوْزاتٍ... وأمّا هُذَيلُ بنُ مُدركة خاصَّةً فيقولون: جوَزات، وبيَضات... على منهاج غير المعتلّ))[9].

7. حُكم انتقال العربيّ الفصيح من لهجتهِ الأصليّة الفصيحة إلى لهجةٍ أخرى فصيحة مثلها:

أشار ابن جني في باب (العربيّ الفصيح ينتقل لسانُه) إلى حُكم انتقال العربيّ الفصيح من لهجتهِ الأصليّة الفصيحة إلى لهجةٍ أخرى فصيحة مثلها، قائلًا: ((اعلم أن المعمول عليه في نحو هذا أن تنظر حال ما انتقلَ إليه لسانه. فإن كان إنما انتقل من لغته إلى لغةٍ أخرى مثلها فصيحةٍ وجب أن يؤخذ بلغته التي انتقل إليها، كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه إليها... فإن كانت اللغة التي انتقل لسانه إليها فاسدة لم يؤخذ بها

---

(1) المصدر نفسه: 12/2.
(2) ينظر: المُسْتَقْصَى في علم التصريف، د. عبداللطيف محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، الطبعة الأولى، 1424ه_2003م: 479/1_482.
(3) الخصائص: 260/1_261.
(4) المصدر نفسه: 210/2.
(5) المصدر نفسه: 65/2.
(6) المصدر نفسه: 66/2.
(7) الخصائص: 184/3.
(8) الكتاب: 600/3.
(9) المُقتَضَب: 191/2.

ويؤخذ بالأولى، حتى كأنه لم يزَل من أهلها. وهذا واضح))[1]. يتَّضِحُ في هذا القول أنّه يؤخَذ باللهجة الأُخرى إذا كانت فصيحةً، أمّا إذا كانت فاسدةً فلا يؤخذُ بها.

8. عدم إنكار ما يُسمَع من الفصيح في كلام الرجل حتى وإن خالفَ به الجمهور:

يقول ابن جني في باب (ما يَرِدُ عن العربيّ مخالفًا لما عليه الجمهور): ((إذا اتَّفق شيء من ذلك نُظِر في حال ذلك العربيّ وفيما جاء بهِ. فإن كان الإنسان فصيحا في جميع ماعدا ذلك القدرَ الذي انفرد بهِ، وكان ما أورده ممّا يقبله القياس، إلا أنه لم يَرِد بهِ استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان، فإنّ الأَولى في ذلك أن يُحْسَن الظنّ بهِ، ولا يُحملَ على فساده))[2].

ثمّ ذكر ابن جني _بعد ذلك_ أمثلةً لبعضٍ من لهجات العرب، مبينًا عدمَ إنكار ما يُسمَع من الفصيح في كلام الرجل حتى وإن خالفَ به الجمهور، كقوله: ((وبعدُ فلسنا نشكّ في بُعدِ لغة حِمْيَرَ ونحوها عن لغة ابني نزارٍ[3]؛ فقد يمكن أن يقع شيء من تلك اللغة في لغتهم فيساءَ الظنُّ فيهِ بمن سمِع منه، وإنما هو منقول من تلك اللغة. ودخلت يوما على أبي عليّ _رحمه الله_ خاليا في آخِر النهار، فحين رآني قال لي: أين أنت؟ أنا أطلبك. قلت: وما ذلك؟ قال: ما تقول فيما جاء عنهم من حَوْرِيت[4]؟ فخضنا معا فيه، فلم نحلَ بطائل منه، فقال: هو من لغة اليمن، ومخالف للغة ابني نزار، فلا ينكرَ أن يجيء مخالفا لأمثلتهم))[5].

ثم قال ابن جني _بعد ذلك_: ((فأمّا ما حكاه الكسائيّ عن قُضَاعة من قولها: مررتُ بَهْ، والمال لِهْ؛ فإنّ هذا فاشٍ في لغتها كلها لا في واحد من القبيلة، وهذا غير الأوّل))[6]. أي إنّ (بَهْ) و(لِهْ) فاشٍ في لهجتهم كلها.

ثم قال ابن جني في حكم الأخذ عن الرجل الذي يُعرَف باللَّحن في كلامه: ((فإن كان الرجل الذي سُمعت منه تلك اللغة المخالِفة للغاتِ الجماعة مضعوفا في قوله، مألوفا منه لحنُه وفسادُ كلامه حُكِم عليه ولم يُسمع ذلك منه))[7].

9. العربيّ يَسمَعُ لغةَ غيره أيُراعيها ويعتمِدُها، أم يلغيها ويطَّرح حكمها؟

ذكر ابن جني في باب (العربيّ يَسمَعُ لغةَ غيره أيُراعيها ويعتمِدُها، أم يلغيها ويطَّرح حكمها؟) عدّة لهجاتٍ[8]، منها قوله: ((ومثله قول العرب من أهل الحجاز: ياتزن وهم ياتعدون, فرّوا من يَوْتزن ويَوتعدون))[9]. وقوله: ((ومن هذا حذف بني تميم ألف (ها) من قولهم (هَلُمَّ) لسكون اللام في لغة أهل الحجاز، إذا قالوا (الْمُمْ) وإن لم يقل ذلك بنو تميم, أو أن يكونوا حذفوا الألف لأن أهل الحجاز حذفوها. وأيّا ما كان فقد نَظَر فيه بنو تميم إلى أهل الحجاز))[10].

وقوله _أيضًا_: ((ومن ذلك قول بعضهم في الوقف (رأيت رَجُلَأْ) بالهمزة. فهذه الهمزة بدل من الألف في الوقف في لغة مَن وقف بالألف، لا في لغته هو[11]؛ لأن من لغته هو أن يقف بالهمزة. أفلا تراه كيف راعى لغة غيره، فأبدل من الألف همزة))[12]. ولم ينسِب ابن جني هذه اللهجة إلى قائليها.

10. فتح الحرف أو ضمّه عند التقاء الساكنَين:

ذكر ابن جني في باب (مَطْلِ الحروف) لهجةً دون نسبتها إلى قائليها، وهي فتح الحرف أو ضمه عند التقاء الساكنَين، والأصل كسر الحرف عند التقاء الساكنين، كما في قولنا: بِعِ الثوبَ، فالعين في فعل الأمر (بِـعْ) كُسِرَت لالتقاء الساكنين، يقول ابن جني: ((ومن كان من

---

(1) الخصائص: 12/2.
(2) المصدر نفسه: 385/1.
(3) يقصد بابنَي نزار: مضر وربيعة.
(4) حَوْرِيت: اسم مَوضِع.
(5) الخصائص: 386/1_387. وينظر: المصدر نفسه: 207/3.
(6) المصدر نفسه: 390/1.
(7) المصدر نفسه: 390/1.
(8) ينظر: المصدر نفسه: 14/2_17، حيث ذكر ابن جني لهجاتٍ أخرى لا يسعُ المجال لذكرها في هذا البحث.
(9) المصدر نفسه: 14/2.
(10) المصدر نفسه: 16/2.
(11) أي إنّ هذا الإبدال في لهجةِ مَن يقِفُ بالألف.
(12) الخصائص: 17/2، وينظر: الكتاب: 176/4_177.

لغته أن يفتح أو يضمّ لالتقاء الساكنين فقياس قوله أن يفتح أيضا أو يضمّ عند التذكّر. روينا ذلك عن قُطْرُب: قمَ الليل، وبِعَ الثوب، فإذا تذكّرت قلت: قما، وبِعا، وفي سر: سِرا))[1].

وهذه لهجة لأهل الحجاز أشار إليها سيبويه (ت: 180هـ) في كتابه، قائلًا: ((... وكذلك إذا قلت لم تَخَفَ ابَاكَ في لغة أهل الحجاز، وأنت تريد: لم تَخَفْ أبَاكَ، ولم يَبعَ ابُوكَ، ولم يَقُلَ ابوكَ))[2].

ثمّ أشار ابن جني _في هذا الموضع_ إلى لهجة أخرى، قائلًا: ((وروينا عن قُطْرُب أن منهم من يقول: شُمُّ يا رجل. فإن تذكرت على هذه اللغة مطلت الضمة فوفَّيتها واوا، فقلت: شُمُّو))[3].

11. كلماتٌ مهموزة نادرةٌ أو شاذّةٌ في القِياس:

ذكر ابن جني في باب (شواذّ الهمز) عددًا من الكلمات المهموزة النادرة أو الشاذة في القياس[4]، إذ يقول في مطلع هذا الباب _مُبَيّنًا ضربَين من شواذّ الهمز_: ((وذلك في كلامهم على ضربين، وكلاهما غير مقيس. أحدهما أن تـقِرّ الهمزة الواجبة تغييرها، فلا تغيّرها. والآخر أن ترتجل همزا لا أصل له، ولا قياس يعضُده))[5].

واستشهد ابن جني على ضربٍ من هذين الضربَين بعددٍ من اللهجات العربية دون نسبتها إلى قائليها إلا في كلمة (معائش)، فقد بيّن أنها قراءة أهل المدينة، من ذلك قوله في الضرب الأول من هذين الضربَين: ((الأول من هذين ما حكاه عنهم أبو زيد وأبو الحسن من قولهم: غَفَر الله له خطائئه. وحكى أبو زيد وغيره: دَرِيئة ودرائئ... ومن شاذّ الهمز عندنا قراءة الكسائيّ (أئِمة) بالتحقيق فيهما))[6].

وقوله في الضرب الثاني من هذين الضربَين: ((الثاني من الهمز. وهو ما جاء من غير أصل له، ولا إبدال دعا قياس إليه وهو كثير. منه قولهم: مصائب... وقياسه مصاوِب... ومثله قراءة أهل المدينة: (معائش) بالهمز... ومن شاذّ الهمز... ما حكَوه من قول بعضهم: بأز بالهمز، وهي البِئزان بالهمز أيضا))[7].

الخاتمة:

بعد الانتهاء من البحث في موضوع اللهجات العربية عند ابن جني في كتابه الخصائص تكوّنت عندنا مجموعة من النتائج المهمة، وهي:

1. تبايَنَ ابن جني في نسبة اللهجة إلى قائلها، وعدم نسبتها إليه؛ وهذا نابعٌ من حجم المادة اللغوية المجموعة في كتابه (الخصائص)، وعدم قُدرة لغوي واحد على نسبة كل ما يسمعه من لهجات مختلفة إلى قائليها، فقد اهتمَّ في بعض الأحيان بتوثيق عددٍ من اللهجات العربية عند ذِكرِها، إذ ينسِبُها إلى قبيلتِها أو قائلها أو إلى العلماءِ الذين نُقِلَت عنهم، وأوردَ في أحيان أخرى لهجاتٍ عربية عدة دون الإشارة إلى قبيلتها أو قائلها، اكتفاءً بقوله: ((وفيه لغة أخرى))، أو ((وفيه ثلاث لغات))... إلخ.

2. يعزو ابن جني _أحيانًا_ عددًا من اللهجات العربية إلى العلماءِ الذين نُقِلَت عنهم تلك اللهجة، كقوله: ((قال الأصمعي:...))، وقوله: ((وحدّثني أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد عن أبي بكر محمد بن هرون الرُّوياني عن أبي حاتم...)).

3. أورد ابن جني في كتابه (الخصائص) لهجات لنحو أربع عشرة قبيلة من قبائل العرب، مُصرّحًا بأسمائها عند ورود لهجة من لهجاتها، وهي _مرتَّبة بحسب كثرة ورودها_: لهجة بني تميم _وردت في الخصائص ثماني مرات_، وأهل الحجاز _سبع مرات_، وبني حِمْيَر _مرَّتَين_. وأوردَ لهجاتٍ أخرى مرةً واحدة، وهي: لهجة بني عُقَيْل، وبني سُلَيْم، وبني هُذَيْل، وبني عُكْل، وابني نزار (مضَر وربيعة)، وأَزْد السَّراة، وأهل المدينة، وأهل اليمن، وقُضاعة، وبَهْراء، وهَوازن.

---

[1] الخصائص: 131/3.
[2] الكتاب: 158/4.
[3] الخصائص: 132/3.
[4] ينظر: المصدر نفسه: 143/3_149، حيث ذكر ابن جني كلماتٍ مهموزة أخرى لا يسع المجال لذكرها في هذا البحث.
[5] المصدر نفسه: 142/3.
[6] المصدر نفسه: 143/3.
[7] الخصائص: 144/2_145.

4. استشهد ابن جني _في كثيرٍ من المواضِع_ على اللهجات العربية بأبياتٍ شعريّة، واستشهدَ عليها _أحيانًا_ بالقراءات القرآنيّة.

5. من منهج ابن جني في إيراد بعض اللهجات العربية إصدار الأحكام عليها، كقوله: ((... وينبغي ألا يكون لغة؛ لضعفه في القياس))، وقوله: ((وأجود اللغتين ترك الصرف))، وقوله: ((... فلغة شاذّة)).

6. أشار ابن جني إلى قوّة لهجة أهل الحجاز واستعمالها في اللغة العربية الفُصْحى، وفضّلها على لهجة بني تميم، إذ يقول: ((... وهي اللغة الحجازيّة القويّة))، ويقول: ((وأعلى اللغتين الحجازيّة، وبها نزل القرآن))، ويقول: ((فهكذا لغة أهل الحجاز، وهي اللغة الفُصْحَى القُدْمَى)).

7. استشهد ابن جني في (الخصائص) بلهجاتٍ سمعها على وجه الخصوص لا العموم، كاستشهاده بلهجة سمعها من الشجريّ، فقد ذكر كلمتين قالهما الشجريّ، وهما: (يَعَدو) و(مَحَموم)، مُبيِّنًا أنّه لم يسمعها من غيره من العُقَيْليين، قائلا: ((وسمعت الشجريّ أبا عبد الله غير دفْعَةٍ يفتح الحرف الحلقيّ في نحو (يعدو) و(هو محموم) ولم أسمعها من غيره من عُقَيل, فقد كان يَرد علينا منهم من يؤنَس بهِ ولا يبعد عن الأخذ بلغته))[1]. ولهجة أخرى نقلها ابن جني عن الكسائيّ حين سَمِعَ أخوين من بني سُلَيْم ينطقان ((نَما، يَنْمو)) والأصل (نَما، يَنْمي) بالياء، لكن بني سُلَيم _بحسب قول الكسائي_ لا يعرفونها، إذ يقول ابن جني: ((قال الكسائيّ: سمعت من أخوين من بني سُلَيم نما ينمو، ثم سألت بني سُلَيم عنه فلم يعرفوه))[2].

Resources:

1. Al-Ain, Al-Khalil bin Ahmed Al-Farahidi (d. 170 AH), edited by: Mahdi Al-Makhzoumi and Ibrahim Al-Samarrai, Al-Hilal House and Library, undated.

2. Al-Lama' in Arabic, Abu Al-Fath Uthman bin Jinni (d. 392 AH), edited by: Samih Abu Mughli, Majdalawi House, Amman-Jordan, 1988 AD.

3. Al-Muhkam and Al-Muhit Al-A'azzam, Ibn Sayyidah: (d. 458 AH), edited by: Abdul Hamid Hindawi, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, 1421 AH-2000 AD.

4. Al-Mumti' Al-Kabir fi Al-Tasrif, Ibn Asfour Al-Ishbili (d. 669 AH), edited by: Fakhr Al-Din Qabawa, 1st edition, Lebanon Library Publishers, Beirut-Lebanon, 1996 AD.

5. Al-Muqtabas from the Arabic and Qur'anic dialects, Muhammad Salim Muhaisin, Shabab Al-Jami'a foundation,1986 AD.

6. Al-Sihah, the Crown of Language and the Arabic Sahih, Ismail bin Hammad Al-Jawhari (d. 393 AH), Edited by: Ahmed Abdel Ghafour Attar, 2nd edition, Dar Al-Ilm Lil-Malayin, Beirut, Lebanon, 1399 AH-1979 AD.

7. Characteristics, Abu Al-Fath Uthman bin Jinni (d. 392 AH), edited by: Muhammad Ali Al-Najjar, Dar Egyptian books and scientific library, undated.

8. Dictionary of phonetics, Muhammad Ali Al-Kawli, 1st edition, Al-Farazdaq commercial press, 1402 AH-1982 AD.

9. Diwan of Literature, Al-Farabi (d. 350 AH), edited by: Ahmed Mukhtar Omar and Ibrahim Anis, 1st edition, Dar Al-Shaab Foundation, Cairo, 1424 AH-2003 AD.

[1] الخصائص: 9/2.
[2] المصدر نفسه: 381/1.

10. Gharib al-Hadith, Abu Ubaid al-Qasim bin Salam (d. 224 AH), 1st edition, Majlis Press The Ottoman Encyclopedia, Hyderabad - Deccan, India, 1387 AH-1967 AD.

11. In Arabic dialects, Ibrahim Anis, 3st edition, Anglo egyptian library, Cairo, sons of Wahba Hassan press.

12. Islah al-mantic, Ibn al-Sikkeet (d. 244 AH), edited by: Muhammad Merheb, 1st edition, Dar Ihya Arab Heritage, Beirut-Lebanon, 1423 AH - 2002 AD.

13. Jamharat al-Lughah, Ibn Duraid (d. 321 AH), edited by: Ramzi Munir Baalbaki, 1st edition, Dar al-Ilm For Millions, Beirut-Lebanon, 1987 AD.

14. Lisan al-Arab, Ibn Manzur (d. 711 AH), edited by: A Group of Researchers, 3rd edition, Dar Issued, Beirut-Lebanon, 1414 AH.

15. Taj Al-Arous from the Jewels of the Dictionary, Murtada Al-Zabedi (d. 1205 AH), a group of investigators,Arab heritage.

16. The Book _ Kitab Sibawayh, Sibawayh (d. 180 AH), edited by: Abd al-Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo, 1408 AH-1988 AD.

17. The phonqla, its positions and forms in Arabic grammar, Abdel Maqsoud Muhammad Al-Khouli, Annals Arts and Social Sciences Thirty-ninth Yearbook, 1440 AH-2019 AD.

18. Principles of Grammar, Ibn al-Sarrah (d. 316 AH), edited by: Abdul Hussein al-Qatli, 3rd edition, Al-Resala Foundation, Beirut- Lebanon, 1417 AH-1996 AD.

19. Refinement of the Language (Part 12), Abu Mansour Al-Azhari (d. 370 AH), edited by: Ahmed Abdel-Aleem Al-Baradouni and Ali Muhammad Al-Bajawi, Egyptian House for Authorship and Translation, undated.

20. The Arabized of foreign speech based on the letters of the dictionary, Abu Mansour Al-Jawaliqi (d. 540 AH), edited by: Ahmed Muhammad Shaker, 2nd edition, Dar Al-Kutub Press, 1389 AH-1969 AD.